

2016

الجيش السوريّ الحرّ
في البنى والأصول



طارق العلي

سلسلة مقالات تبحث في ظروف نشأة المقاومة المسلّحة في سوريا بعد الثورة، بوصف الجيش الحرّ عنوانها الأوّل والأبرز، وفي عموميّات معاني وأصول وبنى هذه المقاومة. وتنظر في مقوّمات شرعيّتها، ومولّدات انقسامها المعند على المعالجة. وفي حركاتها وأطوارها.



الباب الأوّل: في المعنى السياسيّ للجيش السوريّ الحرّ

بالملاحظة المُطّرِدة، مثّلت متلازمة إنكار وجود الجيش الحرّ، متى تظاهرت، وأنّى أصابت؛ تهيئةً لاشتباكٍ متغاير الشدّة مع مجتمع الثورة، بوصفه المَوْلِدَ والموئل، اشتباكٍ صورته ممارسات عنفيّة ضدّ هذا المجتمع تَراوحُ بين الإبادة أو القتل الواسع، والتدابير القمعيّة أو المشادات الكلاميّة.

1

أوّلُ المنكرين وجودَ الجيش الحرّ نظامُ الأسد وإعلامه، وكان الإنكار معطوفًا أصلًا على إنكاره للثورة بدايةً، وإنكارٍ لسوريّين يمكنُ لهم أن يقولوا له: لا، أو هذا غلط وهذا صواب؛ إعلام النظام وكتبته، ورأسه وأذنابه؛ كانوا يقولون عند خروج مظاهرة في مدينة أو بلدة: "لا نعرفها!" أو "لا نعرف إن كانت تقع في سوريا!"، وكان ذلك في حقيقة الأمر مقدّمةً لحملات "التطهير" و"التطويق والتفتيش"، ثمّ في مرحلة لاحقة لهجمات الإبادة والتهجير. والمنكرون الداعمون لنظام الأسد كثر، من يسارٍ ويمين، من حزب حسن نصر الله اللبنانيّ الشيعيّ إلى جمعيّات وشخصيّات عربيّة وأعجميّة، وأشدّهم غلواءً كان سيّد النظامِ، النظام الإيرانيّ، والذي أنكر وجود سوريا جملةً، مُلحِقًا دمشق بأشيائه.

نظام الأسد أنكر وجود الجيش الحرّ لأنّه أنكر حقيقة إمكانيّة قيام ثورة عليه، وحقيقة أن يقول له سوريّ "لا"

وثمّة فرقٌ، يبدو لي، في طبيعة الإنكار بين هؤلاء، فعناصر النظام الأسديّ، من العلويّين أوّلًا، ومن فئات أخرى ثانيًا؛ يختلط عندهم الإنكار الواعي القصديّ المعبّر عن الكبر والغطرسة بالإنكار المبيّن لمسالك معبّرة عن آليّات دفاعيّة فرويديّة؛ هذا العنصر لا يريد تصوّر من ينازعه مقتنياته (سوريا ومجتمعها)، ويرفض الاعتراف بخسارتها أو بإمكانيّة خسارتها، وبذهاب زمنه، ويخاف حقيقة أنّ دوره يتلاشى (شبح الثورة، شبح الأكثريّة)، وبالنسبة للنظام الأسديّ ككلّ يمثّل ذلك أيضًا وسيلة دفاعيّة للحدّ من هروب أو انشقاق عناصر جيشه فاضمحلال عدده وقوّته وشرعيّته. وأمّا إنكار إيران وحزب الله وبقيّة الذين يعملون من مكاتب خارج سوريا، والذين لا تعتريهم هواجس الخوف والقلق ومشاعر النقص والكبر المركبّة القديمة حيال بقيّة مكوّنات الشعب السوريّ؛ فهو إنكارٌ واعٍ هادفٌ معزولٌ معبّرٌ عن العتوّ الكبير والعجرفة.

وفي الحالتين يكون غرض هذا الإنكار سياسيًّا، وفي الحالتين يتجاوزان، الغرضُ والأثرُ، الجيشَ الحرّ، إلى الناس المنتفضين على نظام الأسد. وأعني بالسياسيّ؛ شطبَ حقِّ هؤلاء الناس بالتعبير عن أنفسهم سياسيًّا، وبالتالي إعطاء مجتمعاتهم اسماء وصفات تُشرعن لاحقًا استخدام العنف ضدّها لكتمها سياسيًّا كتجربة أولى، وفي حال فشلها لإلغاء وجودها في المكان الذي يكون لها فيه قوّة سياسيّة، وهذا يفضي إلى القتل أو التهجير أو الحصار أو البعثرة وتقطيع الأوصال.

يجب أن يبدو ذلك واضحًا، فلم يعد لدينا اليوم، في العام السادس للثورة والخامس للحرب، أي شبهة حيال ما يلي؛ لم يكن إنكار وجود الجيش الحرّ اختلافًا حول توصيف هذا التشكيل، بمعنى رفض توصيفه بأنّه، مثلًا، عبارة عن جماعات مقاتلة تدافع عن مجتمعاتها ذات هذا الحقّ السياسيّ، بل كان رفضه ورفض مجتمعاته مطلقًا، ولم تتوقف بالنتيجة الأفعالُ المترتّبة على ذلك على المقاتلين، بل طالت كافّة أفراد المجتمع الحاضن، نسائه وأطفاله وضعفائه، لقد كان تجاهلًا لوجود مجتمعات المناطق المنتفضة، والدليل تمّ تدمير هذه المناطق على نحوٍ واسع كنتيجة منطقيّة، وتهجير أهلها أو قتلهم أو تجويعهم وتفقيرهم، حتى مع قول المنكرين كذبًا أنّ عناصر أجنبيّة هي من تقاتل، أو أنّ أفرادًا معزولين يحملون السلاح.



2

أعاد التدّخل العسكريّ الروسيّ المنطلق منذ 30 سبتمبر 2015 على أرضيّة تواجدها السياسيّ العسكريّ القديم؛ أعادَ طرح قضيّة الوجود السياسيّ للجيش الحرّ. لا، بل ووجوده على الأرض كتشكيل مقاتل، وانتقل هذا السجال إلى مستوى قادة ووزراء بين مثبت ومؤكدّ على دوره وآخر نافٍ، في حلقة من حلقات سعي أطراف عداؤها قديم سابق لتصفية حساباتها على مساحة سوريا ومساحة أجساد السوريّين وأحلامهم، وتحويل الحرب إلى حرب بالوكالة تقودها مكاتب بعيدة لا يخسر قادتها شيئًا. وإذ استهلت موسكو أولى ضرباتها الجويّة بقصف مقرّات ومناطق الجيش الحرّ بالخاصّة، ملحقةً إيّاها بعمليّات بريّة في مناطق انتشاره، هو لا غيره، ريف حماة الشماليّ (يعمل جيش النصر وفصائل وتشكيلات أخرى من الجيش الحرّ) وفي ريف حلب الجنوبيّ (تدافع فصائل من الجيش الحرّ كثيرة)، فقد عملت نظرًا لالتزاماتها الدوليّة بشكل موازٍ على انتقاء واستدعاء شخصيّات تدّعي في كل مرّة أنّهم "ممثلون للجيش الحرّ" وأنّها تتفاوض معهم من أجل "الانتقال السياسيّ"، وهذا خلافًا للنظام وإيران الذين يرفضان حتى الآن محادثة أيّ شخصيّة منه، وإنْ كانت مزيّفة. إنّ هذا السجال يعكس أهميّة المعنى السياسيّ الراهن والمستقبليّ للجيش الحرّ بوصفه ممثلًا لمجتمع الثورة، ممثلًا لحقّة في الدفاع عن وجوده وقضيّته. لقد قال وزير خارجيّة روسيا: أين هو الجيش الحرّ، لا وجود لهذا التشكيل، أروني أنظر إليه؛ ولا جرم أنّ هذا الإنكار إنكار غطرسة، ولا جرم أنّه تمهيد لمذابح، وقعت فعلًا بحقّ الناس عمومًا من المناطق الثائرة.

إنكاروجود الجيش الحرّ هو في جوهره عمليّةُ طمسٍ مقصود وموجّه لطبيعة ما يحدث في سوريا منذ ربيع 2011

من جهة أخرى، قال رئيس وزراء تركيا: "نحن نرى أنّ الجيش السوريّ الحرّ هو الكيان الممثّل الوحيد للشعب السوريّ، وإنّ تواجده في منطقة ما يعطي ثقةً لسكان في تلك المنطقة، ومهما سيطروا على أراضٍ داخل سوريا، لانرى أحدًا يضطر للفرار، على عكس النظام السوريّ الذي حينما يسيطر على منطقة ما يضطر العرب الذين يشكلون الأغلبية السنيّة إلى النزوح هربًا منه، وعلى عكس تنظيم الدولة ووحدات حماية الشعب"، ونشرت الخارجيّة البريطانيّة تعريفاتها عن "المقاتلين المعتدلين" بمناسبة التدّخل الروسيّ؛ وما يعنيني هنا ليس فرز المواقف ولا البحث عن دليل وشرعيّة وجود الجيش الحرّ عند الآخرين، ما يعنيني بالضبط، هو هذه الحقيقة متزايدة الرسوخ: إنّ دأبَ روسيا ومن قبلها الأسد وإيران على إنكار وجود الجيش الحرّ؛ إنّما يمثل في كنهه تشويهًا أو طمسًا لطبيعة ما حدث ويحدث منذ ربيع 2011 بُغيةَ إعطاء شرعيّة لوجود الأسد وللإحتلالين الإيرانيّ والروسيّ، وهذا (تعريف طبيعة ما حدث) يمثّل من جهة أخرى الورقة التأسيسيّة لتوظيف الأطراف المختلفة ل (ما حدث) لتحقيق مصالحها المختلفة.

أنكرت روسيا، متوافقةً مع تاريخها في الإنكار ، والذي راح ضحيّته شعوبٌ وهُويّاتها الحضاريّة في آسيا الوسطى، طبيعةَ الثورة في الحدث السوريّ، وأنكرت أنّ المؤسّسين للحدث سوريّون أصلًا، فأنكرت الجيش الحرّ، فهي ترتكب اليوم مجازر فظيعةً.

3

وممّا لا يحتاج منّي كثير كلامٍ لإجلائه هو أنّ متلازمة الإنكار هذه ترافقت ترافقًا جليًّا مع إظهار وتضخيم وجود وأدوار فاعلين أخر ، وبصرف النظر عن تقييمنا لخلفيّات وخطابات وأدوار ومسالك هؤلاء الفاعلين، وأريد هنا المحاربين لنظام الأسد وحلفه، فإنّ جعلهم في بؤرة الضوء دومًا كفاعلٍ شبه وحيدٍ أو مهيمنٍ، خلافًا للواقع تمامًا، مثّل ثابتًا في سياسة حلف النظام، لأنّه يعتقد بعمق بأنّ هذا يمثّل حبل النجاة الوحيد له من المجتمع الدوليّ، إذْ إنّ شرعيّته وديمومته تأتي من موقعه الحساس في المنظومة الدوليّة لما لسوريا من أهميّة جيوسياسيّة؛ نظام الأسد وحلفه أدركوا منذ وقت مبكر أنّ الثورة عميقة وأخيرة، لذلك سعوا لخلق توازنات جديدة تضمن لهم موضع قدمٍ في ما بعد المرحلة الحادّة، وكان منطلق سعيهم هو خلق مبررات تغيير الديمغرافيا عبر القتل والتهجير؛ فكان إظهار دور "القاعدة" وطمس دور "الجيش الحرّ" عمليّةً مديدةً مركزيّة تهدف لشرعنة استباحة دماء وحقوق وأحلام ملايين السوريّين.

ومن المنكرين، ربطًا مع ما سبق، كان هؤلاء الفاعلون، وإنْ اختلفت أساليبهم وحيلهم وأهدافهم، فقد أجمعوا على هذا الإنكار الطامس، وهم تنظيماتٌ، أو دون التنظيمات من جماعات وأفراد. ولقد استهدفوا بالنكران الجيشَ الحرّ فصائلَ وتشكيلات، واستهدفوه حالةً



ومسقًى، واستهدفوه أصولًا، وكذا أعمالًا نواةً لمقاومةٍ يمكن بناء أنساق سياسيّة وتنظيمات بحمايتها، أو حولها، لأنّها بزعمهم "غير شرعيّة" أصولًا. وإنّ اختلاف علّة وحجّة الاستهداف أدّى إلى اختلاف مبرراته، وأنتج تشابهًا معتبرًا في التصرفات حيال المستهدف بهذا الإنكار، خبرنا ذلك في مواطن عديدة وفي أزمنة مختلفة، وشعرنا به وكأنّه تحالفات ضمنيّة، أو تقاطعات مصالح أو اختراقات، أو أمراض موروثة أو منقولة من السلطة القديمة الفاسقة؛ فتنظيم الدولة الإسلاميّة والذين أقرب إليه أنكروا شرعيّة المظاهرات والطرائق الحديثة في النشاط السياسيّ من دعوات لاستقالة الرئيس، وتغيير النظام، وتحكيم الصناديق، وتداول السلطة، وتقسيمها على مؤسّسات، وفصلها عن أفراد ذوي امتيازات، ورأى أن نقترب من هذه الفكرة بعنف ودون تردد؛ الشرعيّة في هذا السياق هي قولُهم هذا حلالٌ وهذا حرامٌ بزعمهم، وهذا التنظيم ومن في حكمه يرون المظاهرات ميوعةً قبل كلّ شيء، كما يرونها تعبيرًا عن قبولٍ بـ "تحكيم الديمقراطيّة"، أي تحكيم غير ما أنزل الله، وإذْ يمكن الاستطراد في ذلك، إلّا إنّ وضوحَ متوالية ما يترتب على مثل هذا الحكم من نظرةٍ إلى المجتمع السوريّ ككلّ، وحتى إلى مجتمع الثورة خاصّة؛ يجعلني أنتقل للفكرة التالية مباشرةً؛ أنكر تنظيمُ الدولة الجيشَ الحرّ واصفًا مقاتليه بالمرتدّين عطفًا على إنكاره لشرعيّة ثورة الناس كطريقةٍ للخروج على الحاكم لا للخروج، وعطفًا على عدّه المجتمعَ الثائر فاسقًا أو كافرًا أو ضالًّا، وهو إذْ يتفق مع النظام عيانيًّا في إنكار هذه الشرعيّة، إلّا أنّه يختلف نظريًّا في مرجعيّة منح ألقاب الشرعيّ وغير الشرعيّ ومآلات ذلك، هذا إنْ صدّقناه في ادعائاته النظريّة، وكالنظام ترتّب على إنكاره مقاتلةً عنيفةً للجيش الحرّ ، مقاتلةً نالت بالضرورة من مجتمعات الثورة ومن ناشطيها في المجالات المختلفة، لأنّ الجيش الحرّ منها وفيها ببساطة، فكان التنظيم، حتى تاريخه، القاتل الثاني بعد الأسد وحلفه، والمهجّر الثاني، وما هو أخطر تمكّن التنظيم من اختراق صفوف المقاتلين على نحوٍ واسع وعميق، فكان الماسخ الأوّل للسياسة المتعلّقة بمناهضة الأسد، وكان الطامس اللعين لطبيعة الثورة.

أنكر تنظيمُ الدولة الجيشَ الحرَّ لأنّه انكر طريقةَ خروج الناس على نظام الأسد، لا الخروج، حيث عدّ المظاهرات وما حدث بدايةً دليلًا على عدم شرعيّة طريقة الخروج، ودليلًا على عدم إسلاميّة مجتمع الثورة لأنّه دعا إلى نظام سياسيّ بوسائل حديثة

نعم، لقد تطابقا، النظام والتنظيم، من حيث طبيعة وجذريّة الإنكار للجيش الحرّ وتعلّقه بإنكار شرعيّة وطبيعة الثورة ومجتمعها، مع اختلافها في تأصيل ال "لا شرعيّة" هذا؛ فالأوّل يمنح ألقاب الشرعيّة لأنّه ممثّل الدولة الوطنيّة الحديثة، ولأنّه معتمد في المنظومة الدوليّة كحامي للعلمانيّة والأقليّات، ولاعتبارات أمنيّة وظيفيّة زبائنيّة، والثاني لأنّه ضدّ كلّ هذا بوصفه الطائفة التي على الحقّ المعتمدة حصريًّا لقراءة وتفسير نصوص الكتاب والسنّة وقول هذا باطلٌ وهذا حقّ عن الله ورسوله. ولقد تشابها في أحد أبرز مبررات ووسائل الطمس والتشويه، وهو قذف الجيش الحرّ بمساوئ الأخلاق، ثمّ ربط المسالك السيئة مع التأصيلات السابقة من خلال منهجيّة فاسدة وفاسقة، والوصول بالنتيجة إلى تجريم الثورة والثوّار، حيث تكون أسواء التصرف والسلوك للأفراد مبررًا للقدح بعدالة القضيّة وبشرعيّة الدفاع عنها بالتالي، وبأيّ طريقةٍ للدفاع لا تصبّ في خُرجه الخاص في حالة التنظيم؛ والمدافع الأوّل الذي قدّمته أحياء الثوّار من دموعها ودمائها كان طلائعَ الجيش الحرّ، بوصفه معبّرًا عن "حالة مقاومةٍ" مجتمعات تريد الانعتاق من بطش وتنكيل أجهزة نظام الأسد المنفلتة الضارية.

إنكار المنكرين المختلفين أنتج أساليب متشابهة، وكان منه إنكار الوجود مطلقًا (غير موجود)، وإنكار الدور الفاعل (مطلقًا أو انتقاصًا)، أو إنكار طبيعة الوجود والفاعليّة (تشويهها)

لكن ما يبدو ملفتًا هو، وبالانتقال إلى صنف منكرين آخرين للجيش الحرّ، أقّل جذريّة، بعضهم قريب من النظام وبعضهم قريب من التنظيم، هو الصنف الذي يظهر ويضّخم أخطاء ومسالك أفراد الجيش الحرّ مقابل "الجيش العربيّ السوريّ" ومقابل "كتائب تنظيمه أو فصيله"، بالترتيب، لا ليصير إلى التأكيد على عدالة وشرعيّة الثورة وحقّ مجتمعها الواسع والكبير الدفاع عن نفسه وعن قضيّته، بل ليصير إلى انتقاء النظام أو فصيله كأفضل الموجود والاصطفاف خلفه، أو إلى لزوم الحياد الخاطئ المقيت، ليس لأنّ النظام أو فصيله أكثر أخلاقيّة من كل الذين يتسمّون بالجيش الحرّ، بل لأنّه أكثر تنظيمًا وقوّة وقادرٌ على إخفاء حشد العيوب والنقائص الأخلاقيّة تحت غشاء تنظيمه، في حين أنّ الجيش الحرّ لم يتوفرّ على هذه الخاصيّة لأنّه ليس تنظيمًا سابقًا، وليس سلطةً، كما سنفصل في هذه المسألة لاحقًا.



متلازمة إنكار الجيش الحرّ الشديدة هي حالة واعية ذات قصد وإصرار: تنكر وجود الجيش الحرّ بوصفه حالة مقاومة شرعيّة للدفاع عن قضية مجتمع الثورة، وقضيّة السوريّين، وتحضّر لإبادة سياسيّة و جسديّة لهذا المجتمع، بعد حملة تشويه وتحريف نابية وبذيئة تنال من أعراض وأحلام وعقول حشد كبير من الناس

هكذا عمل المنكرون الجيشَ الحرّ، كلّ من جانبه، ومن أجندته، وبأساليبه، على إضعاف مجتمع الثورة وتشتيت شمله، وإفقاده عوامل قوّته، وكشف سرّه. وهم على فرق: الجذريون الذين أنكروا الثورة ومجتمعها فقادهم كِبْرُ الإنكار إلى إبادة مجتمعات وتفريغ مناطق، والأقل جذريّةً الذين خلطوا بين أسواء التصرف وعيوب المسالك، وبين أهليّة الحالة التي تضفي شرعيّةً، وتوفر مناخًا إيجابيًّا، وتؤمّن مظلّة جامعةً؛ للحشد والعمل في ميدانيّ الحرب والسياسة القاصديَن تحقيق هدف الثورة الأوّل والأسهل، إسقاط نظام الأسد، الذي صار بذلك الأصعب وبحكم الأخير، والمغفّلون من المحسوبين على الثورة، والذين اقترفوا سيّئة واحدةً أو أكثر ممّا سبق، بدعوى النقد، أو بداعي التسلية بالغيبة والنميمة، أو تحقيقًا لأغراض شخصيّة ضيّقة، أو لما في قلوبهم من بغض وحقد وحسد على أفراد أو عائلات أو مناطق يُرى أنّها تعلو في الوضع المستجدّ، أو في سياق التنافس والتنازع على الوجاهة والجاه، وذلك كلّه دون وعيٍ بأنّهم إنّما يُهلكون أنفسهم قبل الناس.

4

ولست أريد من وصفي وتفصيلي حالة الإنكار هذه التعريف بالجيش الحرّ إستنادًا إلى ضدّه أو نقيضه، مع إنّ تعريف الأشياء بأضدادها فيه من الدقّة والصوابيّة الشئ الحاسم؛ لكنّي أريد هنا لأبيّن شدّة الردّة والثورة المضادّة، والتي تستهدف أساسًا الفرد السوريّ المتشوّف للتغيير، وتريد لتنال من عزيمته وإصراره، وأمله، ولتقلل من حجم تضحياته، فهي تعمل لتجريده من حقّه في أنْ يكون له قضيّة، ولذلك تعمل لتجريده من وسائل صموده ومقاومته الجامعة الموّحدّة، ولزرع الشكّ المرض في ضميره ممّا قد فعل وقدّر. ومن هنا تأتي أهميّة ما سيأتي، حيث سأنظر في أصول وبنى الجيش الحرّ، من المنظور الأتي: من حقّ السوريّ أنْ تكون له قضيّة، مشروعها على أرضه، ومن الطبيعي أنْ يكون له مقاومة أفرزها دفاعه عن قضيّته لمقاتلة منكريه من أعدائه.

إنّ إنكار الجيش الحرّ هو إنكار لحشدٍ كبير من الأفراد، عشرات الآلاف، الذين قاوموا واستشهدوا، وقاوموا واعتقلوا، وقاوموا وانتصروا، وقاوموا ولا يزالون صامدين على جبهات الأرض منتظمين في تشكيلات كبيرة وكثيرة. وهو أذيّة لأهلهم ولذويهم ومجتمعهم وشعبهم الصابر الأبيّ



الباب الثاني: في ظروف نشأة الجيش السوريّ الحرّ

تنشّأت نوّيات العمل المقاوم العنفيّ، المسلّح، من ردّة فعل المجتمعات المنتفضة على القمع والتقتيل الوحشيّين المتصاعدين المتوسّعين، ومن إدراكٍ عميقٍ قارٍّ في ضمير السوريّين تغذيّه خبرات أليمة سابقة، وجارية، مفادها أنّ مثل هذا النظام لا حلّ له إلّا القوّة؛ حيث لا منافذ في النظام البليد لأيّ فاعل يريد أن يصلح أو يغيّر، ولا نقاط ارتكاز لأيّ عمليّة من داخله أو من خارجه قد تبتغي تبديله أو تعديله، ومن حالة "فزعات" حافزها أخلاقٌ مكنونةٌ في مجتمعات متماسكةٍ بناها التحتيّة والقبَليّة، من هول أنباء ومشاهد التنكيل الإرهابيّة الصادمة التي يسرّبها النظام، أو تتسرّب وتفضح، ليقمع ويُخضِع ويُهين، و"الفزْعة" هي النخوة والشجاعة والصدور للدفاع عن المُعتدى عليه دون رجاءٍ في منفعةٍ أو نوال.

5

إلى يومِ ظهور المقدّم حسين الهرموش شاهرًا بطولته وهوّيته، معلنًا انشقاقه عن جيش نظام الأسد، وعزمه حماية المظاهرات والدفاع عن المدنيّين، كما قال في بيانه؛ ظلّت ردود الفعل العنيفة على ممارسات القمع والقتل غير العاديّة وغير المسبوقة، والتي لا تصنّف بأيّ حال من الأحوال كممارسات فضّ تجمّعات، ولا قمع عاديّة ممّا يُتصوّر وقوعه حيال أوضاع مشابهة؛ ظلّت الردود متفرقّة فراديّة متوقّعة في سياق ثورة شعبيّة لا تتعرّض لمعشار هذا العنف، وظلّت الشعارات والمظاهر الاحتجاجيّة والاعتصاميّة تتحلّى بقدرٍ كبيرٍ، لا من ضبط النفس، بل من الفكاهة والفرح والغناء والمزاح، وهذا يعرفه أيّ واحدٍ عاش الحدث أو عايشه، أو يقرأ هذا النصّ، أو غيره، ويستمع لمئات آلاف الشهادات من سوريّين حول قصصهم مع الثورة، أو يزور موقع يوتيوب ليشاهد بموضوعيّة سيلًا من هذه المظاهر المعبّرة عن المشهد العام ذي الصبغة السابغة لمظاهرات العام الأوّل وحتى النصف الثاني من عام 2012، لا ليلاحق كالبوم والغراب ما يناسب ضميره السقيم الموافقِ لضمير سلطةٍ وإعلامٍ مثل سلطة وإعلام نظام الأسد.

العنصر الأسديّ ينظر للدولة، دولته، كوسيلة قمع، وأداة عنف، وإبادة؛ بيد "الطائفة" الحاكمة

وإذْ قد شعر نظام الأسد بفقدان هيبته على نحو مترقّ متناسب طردًا مع تدفّق الناس إلى الشارع، ما يشكّل حسمًا من سلطته بدايةً؛ فلقد عمل على تصعيد العنف كمعاوضة، معتمدًا في واقع الأمر على ذاكرة الخوف في رؤوس السوريّين من مفاعيل مجازر سابقة وسجون قائمة ومشاهد تعذيب قديمة، صعدّه تصعيدًا لينشطّ هذه الذاكرة، وأظنّ أنّ قيادات النظام وجدوا أنفسهم في مأزقٍ واضطرابٍ قلقيّ الطابع، أمامهم تجربةُ مصر وتونس والزمن المتغيّر، وخلفهم سيرة طويلة من المجازر والقمع منذ ما قبل مجزرة حماة، وهذا المأزق ليس قيميًّا، وإنّما يتمثل بالخيبة البدئيّة لاختراق حاجز الخوف السميك، وفشل شبكة المخابرات في الوقاية من التحرّك الكاسر للهيبة.

لا مجال للإسهاب هنا في معالجة المكانزمات المتعلّقة بهذا الموضوع، لكنّي أريد لأوضّح طبيعة استهلال واحدة من أشدّ المجازر توحّشًا في التاريخ، والمستمرّة منذ سنوات. وهنا، وإذ يبدو لي ما تذهب إليه حنّة آرندت في أنّ حضور العنف كليًّا يعني غياب السلطة رأيًا معتبرًا لجهة تفسير مأزق النظام، مع إضافتي ل "عتبة" يكون تحتها تصعيد العنف وتعميمه يصب في تصليب وتوسيع السلطة، وفوقها يصير التناسبُ عكسيًّا، منحناه خفيف الإنحدار. هذا ربّما كان يتعلّق بصراع يعتمل في نفوس رؤوس النظام (ومستشاريه الإيرانيّين) وبين رؤوسهم، وظهر في الشهرين الأولين على شكل فترات فتور في شدّة القمع وكثافة الرصاص الحيّ، لأنّهم شعروا، عن وعيٍ بما ورد أعلاه أو عن غير وعي، بكارثيّة أن يستخدموا قدرًا هائلًا من العنف ثمّ لا ينفع، لأنّ الزمن تغيّر، وجيل الثورة لا تستحوذ على تصوّراته تجارب الثمانينات لأنّه لم يخبرها إلّا كقصص يسمعها أفراد منه لمامًا. في الوقت عينه كانت تدافع العنصر الأسديّ، بصرف النظر عن موقعه من هرم منظومة سلطة



العائلة، رغباتٌ مسمومةٌ بالانتقام من مجرّد التحرّك والخروج، رغبات لعينة تعبّر أيضًا عن انتيابات من خوفٍ وقلقٍ وضعفٍ، وتترجم بانفعالات نفسيّة تتفرغ على أجساد المتظاهرين، وكان العنصر يسرّب فيديوهات لذلك، فيما يبدو أنّه توافقٌ لردع الناس، أو انفلاتٌ سلوكيٌّ فرديٌّ مضاف، هذا كان في المرحلة الأولى على أيّ حال، وكان بعض الذين يعتقلون في تلك الفترة يتعرّضون لضرب مبرّحٍ ومهين من عناصر في السجون ثمّ لجلسات تواصل وتوعية قصيرة للتعبير عن أنّ "القيادة" مسيطرة ومنضبطة، ثمّ يفرج عن نسبة غير قليلة. ولمّا لمْ تجدِ هذه الأساليب، وتوسّعت المظاهرات وتولدّت ردّات فعل عكسيّة من المجتمعات المنتفضة متمثلّةً في تجاوز الخوف؛ صار عنف النظام يتصعّد بقفزات لا علاقة لها بإمكانيّة السيطرة على الأوضاع، وفي مرحلة تالية صار هذا العنف حسمًا من السلطة ولا شكّ، وكان يبدو أنّ صراعًا داخل النظام ودوائره الضيّقة يحتدم حول ضرورة الإفراط بالعنف إلى قدرٍ كبير أو أقلّ، وفي مرحلة ثالثة أرى أنّ العنف صار انتقاميًّا مدمّرًا للسلطة والهيبة، وصارت تستحوذ على العنصر الأسديّ رغبةٌ منطفئةٌ غير هاجعة بالانتقام على أرضيّة من مشاعر خوف وقلق وكبر متراكبة من أشباح تُقتل ولا تموت.

"من غير الطبيعيّ أن لا يحرضّ العنفُ عنفًا مقابلًا، ولو أنّ غاندي في مذهبه اللاعنفيّ واجه غير بريطانيا التي كانت تتجنّب لأسباب عديدة استخدام مطلق العنف لتحصيل قدر ضئيل من السلطة، لو واجه ستالين أو هتلر؛ لما رحل الاستعمارولوقعت مذبحة فظيعة" حنّة آرندت

أنا من الذين يعتقدون أنْ لو كان نظام الأسد أقدر على ضبط عنفه في سياقات مفيدة لناحية إدارة شؤون ديمومة سلطته، مرفقًا ذلك بإجراءات غير عنفيّة؛ لكان حافظ على نفاذيّة أقوى وأوسع وأطول لسلطته خلال طبقات وفئات ومناطق، دون أنْ أسطيع الحكم على المدى البعيد، والذي أقترب في أمره من الرأي القائل بأنّ الثورة أطلقت حدثيّةً تغير تنقل المجتمع وأنساقه إلى طور آخر. وفي هذا السياق أرى أنّ، وفي المراحل المتقدّمة، تدّخل إيران وروسيا كان يقدّم علاجًا فاشلًا نسبيًّا على هذا المستوى أيضًا، لأنّ هؤلاء أقدر على ضبط نفسهم والتفكير بطرائق عنف مفيدة في السلطة، حيث لا تستحوذ عليهم مشاعر النقص والخوف والقلق التي تعتري العنصر الأسديّ، العلويّ تحديدًا، والتي بدا أنّها ستودي بسلطتهم.

6

صار نظام الأسد، في عنفه الحاقد المترقّي توحشًّا وفقدانًا لموضوعه، موضوع سلطة الأسد، إلى حالة عنف موجّه إلى مجتمعات ومناطق كبيرة وواسعة خارجة عن سلطته، وصار هدف العنف الانتقام والإبادة لعلّ الانتصار في الحرب يعيده، ولو قوّة احتلال تستند على ما تبقى من موالي الأسد في هذه المناطق، وعلى مرتكزات الماضي البنيويّة والوظيفيّة. وحيال ذلك كانت هذه المجتمعات تنتج مقاوماتها، ومن طبيعة اندلاعها، كان العامل القادح لانتفاضة السوريّين الحادّة عنفٌ حقديّ "فاقد لموضوعه" معبرٌ عن طبيعة العقليّة السائدة في النظام؛ وهو اعتداء أجهزة المخابرات على أطفال واعتقالهم وضربهم وإهانة ذويهم حين طالبوا بالإفراج عنهم، وليس هذا اختصارًا لأسباب ثورة السوريّين كما يرى جماعةٌ، وإنّما هو تكثيفٌ لوصف طبيعة النظام وجوهره؛ وإلّا فإنّ الثورة متعددة عوامل الاندلاع، ومن العوامل المهمّة والرئيسة تشوّف السوريّين للحريّة وتشوقّهم للانعتاق من مثل نظام الأسد.

"وقت طِلعتْ هاي الأحداث شفنا الظلم بعيّنا، ما حسنّا نسكت، تقتيل أطفال واغتصاب نساء وتهجير، من قرية لقرية. طلعنا ع الظلم، ونزلنا ببواريد الصيد لننهي الظلم" محمّد قدوّر الشيخ/مقاتل من الثورة

من وثائقيّ: أمل الرجوع - بنان للانتاج الفني



إنّ مثل هذا العنف الضاري كان يطبق على مجتمعات حال انتفاضها وهي تتذوّق حلاوة الانعتاق والحريّة بعد حالة حرمان لعقود، السعادة والرضى باديةٌ على وجوه الأفراد المتظاهرين، وهذا ما كان يولّد في نفوسهم مشاعر متوثّبة من الفرح ولواعج ملتهبة من الغضب، كانوا في واقع الأمر، وهذا ما لمسته في نفسي وعند غيري، لا يفهمون لماذا تواجه هذه "الحركة الطبيعيّة" بكلّ هذا العنف، ولا يتخيّلون مع الأيام تنكّسهم إلى طورٍ سابق، ولا خسارتهم هذه التجربة المتسّمة بإدراكهم الجديد لأنفسهم فرادى، ولمكانتهم كجماهير، كفاعل سياسيّ، ولشعورهم العارم بالعزّة والكرامة؛ وهذا كلّه طغى، على ما يظهر ، على إحساسهم القديم بانعدام القيمة والنفع، وعلى بلادة الحياة وتعوّقها تحت سلطة صمّاء خرساء بليدة وحاقدة تكمن فيها كراّهية متنامية بلا انقطاع للأشياء وللأحياء، والتي لا تصبّ، أو قد لا، حتّى في صالح تغوّلها وتأبيدها.

هنا يمكنني القول بدرجة معتبرة من الوثوقيّة بإنّ نشوء حالة المقاومة العنفيّة، وإنْ كانت في المقام الأوّل ردّ فعل لاحقٍ متأخرٍ وغير متناسبٍ على عنف النظام، إلّا إنّها كانت تفعل فيها مفاعيل استباقيّة مردّها إلى وعي جمعيّ بطبيعة النظام الموصوفة والمخبورة، وإدراك لحقيقة أنّ مثل هذا النظام نظامٌ أصمّ لا يتغير وإنّما يسقط، أي أنّ حالة المقاومة، وحالة المقاومة المسلّحة، تغذّت من محفزّات سابقة كانت تلجمّها رغبة جامعة في سلامة الأمور ومراهنة اختباريّة الطابع على قيام النظام بأشياء من تلقاء نفسه، في حين تحفّز قمع النظام بتجارب قمع "ناجحة" سابقة وبمشاعر كراهية وحقد قادمة من الماضي، وبهواجس مخيفة قادمة من المستقبل، وهذا المركّب المرضيّ مثّل قائدًا لعنفه.

كان التظاهرُ، والسلميّ منه، والهتاف والغناء، صورةً مسيطرةً على صفحة المقاومة الأولى، وكما قد بيّنت، استمرّ هذا حتى وقت متقدّم نسبيًّا مهيمنًا وإنْ على نحوٍ منحسر، وخلال الطور الأوّل كان يترافق ذلك مع تصرفات من قبيل نصب الحواجز وإضرام النار في الإطارات واستخدام الحجارة والاشتباك بالأيدي والعصيّ، ومثل هذا يتطّلب قدرًا هائلًا من الشجاعة والإقدام نظرًا لما وصّفته آنفًا، وكما نعجب لبسالة الطليعة المتقدّمة في المظاهرة، أنّ المرء هنا لا يتوقّع غازًا مسيّلًا للدموع ولا رصاصًا مطاطيًّا ولا اعتقالًا مؤقتًا، بل الرصاص الحيّ والإعدام الميدانيّ بطلقة بالرأس أو بالنحر، أو الضرب الوحشيّ القاتل بالعصيّ عبر تناوب فرق الموت الأسديّة على المتظاهر الأعزل، أو الاختفاء القسريّ في معتقلات الأسد سيئة السمعة، والاعتقالُ بالنسبة للسوريّ القتلُ، أو ما هو أشدّ؛ الموتُ تحت التعذيب؛ سجنُ تدمر وفرعُ فلسطين؛ أنّ المرء يتوقّع كلّ ذلك ويُقدِم...!. ولسبب لا أعرفه، وأتوقّعه بغيضًا، لم تُسمّ الانتفاضة السوريّة بانتفاضة حجارة، مثلًا، على نحوٍ تمجيديّ من قبل فئة من مثقفي العرب وأدبائهم وإعلاميّيهم.

في ضوء كلّ ذلك فإنّ سعي جماعة لتبنّي خيارات سلميّة صافية، وفي مرحلة متقدّمة من عنف نظام الأسد ومصيره إلى عنف انتقاميّ ضد مناطق خارج عن سلطته، بدلَ تقديم خطاب يقود العمل المقاوم ويرشّده؛ كان العامل الأوّل للافتراق السياسيّ العسكريّ الوخيم في الحالة السوريّة

إنّ مثل هذه الخلجات والخبرات، والتي عُبّر عنها بالأحاديث بين الناس وبالهتافات الغاضبة والشاتمة والحزينة والغنائيّة؛ كانت الفارز الأوّل لنويّات حمَلة السلاح الخفيف، والمحرّض لموجات الانشقاقات عن قوى الجيش والمخابرات والشرطة. فالتعطّش للحرية والتعبير عن النفس وشقّ الأغشية الكاتمة للأفراد والمجتمعات ترافقت مع الشعور بحاجّة ماسّة لحماية الفرد من وحشيّة الأسد، الفرد الذي يشعر بقوّته الجديدة نظريًّا وضعفه الماديّ بوقوفه عاريًا أعزلَ أمام دراكولا النظام المنفلت من كلّ القيود الإنسانيّة. وخلال الفئات والطبقات والوحدات الاجتماعيّة كانت تتمايز مثل هذه النويّات تحت ضغط القمع والقتل وما فيه من الحزن على فقدان قريب أو حبيب، والغيظ فالسعي لمحاسبة الفاعل عبر الحسم، إذْ أنّ النظام فاقد لأيّ وسيلة لمحاسبة المجرمين منه، وصار يُرى أنّ محاسبة، ولو فردًا واحدًا منه، ستسرّع من وتيرة خسارته لهيبته وأفراده، وانحلال الثقة به ك "ذكرٍ قويّ" لحماية الطائفة التي يمثلّها والشبكات والطبقات والفئات المتجمّعة حولها.

7

وفي المشهد الاحتفاليّ الذي رافق انشقاق أفراد من الجيش والمخابرات والشرطة في الحالتين المصريّة والتونسيّة كانَ يسودُ اعتقادٌ أو شعور بين السوريّين بأنّه يمثل الفرحة بتوقّع تقوّض النظام نتيجة لتمايز انحيازات مؤسّسات فيه ومنه في سياق الأحداث الجديدة، وذلك بصرف النظر عن موقفنا الآن بعد ما تبيّن صيرورة بعض المسارات، ولم يكنْ هذا هو السائد بينهم حين التحديق عميقًا حيال ما سيحدث لاحقًا في سوريا، حيث أقدّر، بقناعة كافية، أنّ مظاهر الفرحة بموجة الانشقاقات الأولى، وإنْ خلقت أملًا خادعًا بقرب سقوط النظام، إلّا إنّها كانت في كنها تعبّر عن فرحة بوجود أفراد يقولون أنّهم سيحمون المظاهرات، أي حشود الأفراد، مما يخلق شعورًا بالأمَنَة والأُنس في عالم موحش متوحّش، أكثر ممّا هو إحساسٌ بانحياز الجيش كمؤسّسة وبإمكانيّة دفعه النظام للسقوط، وربّما يعبر عن شعورٍ فئة بانحياز أبنائها ممتشقين كلماتهم وأسلحتهم الخفيفة للذود عنهم بعد التطّهر من رجس النظام، وما في ذلك من تأسيس لحالة مقاومة ممكنة في حال المفاصلة.

كانت جماعات السلاح تقف على بعدِ حيّ أو حيّين من مكان التظاهر لتمنع اقتحامات فرق الموت من النيل من المتظاهرين ومن الناس عمومًا في المناطق المنتفضة، أو لتأخرّها ريثما يلوذ الناس ببيوتهم، وهذه الحالة استمرت فترةً طويلة في واقع الأمر، مع تصعيد دائم من نظام الأسد، في العدّة والعتاد، ومع ذلك كان الميل في البداية لتكتيكات الكمائن والغارات والضرب والانسحاب التي تستهدف أرتال الأمن والجيش التاركة مقرّاتها بهدف "تطهير" أو "تطويق" المناطق المنتفضة، وهذا له معنى، ثمّ للتحصّن في البلدات أو القرى أو المناطق أو الأحياء المنتفضة، وذلك في حالات معدودة، وخوض معارك "ضارية"، أكثر من مهاجمة مقارّ أمنيّة، أو قطع عسكريّة، وذلك حتى أواخر 2011.

حالة المقاومة هي عمليّة تخليق وتحفيز وتوظيف مقدّرات قوى أضعف تنظيمًا وتجهيزًا وناصرًا وأقوى إرادة في انتفاضتها على نظام طاغية أو قوّة احتلال بهدف الإخلال بالوضع القائم المرفوض، للوصول إلى إنهائه، وهي حالة منتجة لحركات وتنظيمات تبت مع هذا الوضع، وموجّهة لتصرفاتها

صرنا إزاء تطوّر حالة مقاومة مسلّحة على نحوٍ متدرج قافز، وإذْ أنّي أتوّسع في معنى المقاومة ومناطاتها، وأعتبر أنّها حالة تستغرق جميع الأنشطة والحركات، فإنّ اقتصاري هنا على المقاومة العنفيّة بوصفها التمظهر الأقصى بحثيّ الغرض، مع تأكيدي على أنّ الفشل النسبيّ الكبير في تنظيم المقاومة المسلّحة ترافق بفشلٍ على ذات المستوى في جوانب المقاومة الأخرى من حيث التنظيم، وهو بذلك أكثر تقصيرًا لأنّه جانبٌ البذل فيه أقلّ، وبتوصيفي حالة المقاومة لا أبتغي قصر شرعيّة الردّ العنفيّ على الدفاع، وإنّما لأبيّن أنّ الصراع يجري بين قوّتين بينهما فارق هائل في التسلّح والتسليح وفي بقيّة جوانب القوّة الماديّة، وإن كان لا بد من توضيح، فيمكن توصيف الشأن على النحو التالي: تشكلت أولى نويّات العمل العنفيّ بغرض الدفاع عن حوزة الواقع الجديد الذي خلقه العمل السلميّ، وبهدف ترك النسق الآخذ بالتشكّل ينمو، لكنّ الحرب التي أشعلها الطرف الآخر المتربّص والمستعد والمدجج؛ صارت بالعمل العنفيّ إلى حالة مقاومة مجتمعات لحماية وجودها البنيويّ على أرضٍ يكون لها فيها ثقلٌ سياسيّ ومعنى، أرضها، ثمّ صارت إلى حرب تحرر، ومع تزايد تدّخل قوى كبيرة من الدول ومن منظّمات شبيهة بالدول (روسيا وإيران وحزب الله وملشيات عراقيّة وتنظيم الدولة) صارت حالة المقاومة حرب تحرير ضدّ احتلالات.

وإذ الأمرُ ثورةٌ شعبيّة متعددة عوامل الاندلاع وغزيرة بؤر الانطلاق فجّرتها قوى كثيرة، هي في ماهيّتها عبارة عن حشود أفراد كبيرة آخذة بالانتظام، ليس ينظمها تنظيمات سياسيّة سابقة، ولا بناها الأوليّة، بسبب حالة التصحّر السياسيّ التي أنتجها نظام الأسد من خلال سياسات مدروسة ومثابرة، عنفيّة وغير عنفيّة؛ فإنّه يصعب عليّ تخيّل تطور سريع لحركة مقاومة جامعة، بما هي بِنى سياسيّة لها نُظُم داخليّة وأهداف موحدّة، ولا تطوّر تنظيمات سياسيّة مناهضة للنسق السياسيّ القائم، وبالتالي كنّا أقرب لحالة مقاومة فارزة لجماعات



وفصائل وتشكيلات على المستوى العنفيّ، ولتيّارات وجمعيّات ومنظمّات وأحزاب وهيئات على المسارات الأخرى، وهذا كلّه أخذ بالتخلّق والتطوّر والتمايز تحت ضغط الحرب والإبادة، لا في رحم موفّر لشروط أكثر ملائمة.

الباب الثالث: في طبيعة نشأة الجيش السوريّ الحرّ

8 الجيش الحرّ هو، من حيث نشأته، اسمُ اصطفاف أو اصطفافات مسلّحة، قوامها منشقون عسكريّون، ومدنيون ناهضون إلى السلاح، من متظاهرين وغيرهم، كوادره معبّرة عن المجتمع بمكوّنه الثقافيّ الهوياتيّ الأبرز، ويستمد مشروعه السياسيّ معناه من الثورة، لا من قبل نفسه، ولا من سواها، "كما لو أنّ" مشروع هذه الاصطفافات مؤجل لما بعد سقوط النظام. مشروعه السياسيّ: إسقاط النظام والدخول في الانتقال.

9 الانشقاق هو مغادرة الخدمة العسكريّة بدافع سياسيّ، أو أخلاقيّ له وجه سياسيّ، ويكون تامًّا إذا ما أرفق ببيان، أو ألحق بحركة ضدّ النظام المتروك. "أعلن انشقاقي" كان لها دورٌ حاسم في إيقاظ فكرة حمل السلاح وتنظيمه؛ وإذ لم يتفكك جيش النظام من تأثيرها؛ فقد أطلقت، بلا أدنى شكّ، ديناميّات المقاومة المسلّحة، ومحاولات تنظيمها. ويقدّر وفقًا لدراسات صغيرة أنّ نصف من انشقّوا فعلوا ليقاتلوا ضد الأسد، وأقلّ من ذلك ربّما من قاتلوا فعلًا لفترة ما ضدّ الأسد.

10 "ليست هناك فئة عامة تدعى الفلاحين، بل هناك تشكيلة من الفئات الاجتماعية"، وأقول مع حنّا بطاطو، ليس هناك نسقٌ اجتماعيّ متماسك صافٍ على جغرافيا متواصلة يسمّى نسقًا متمدّنًا أو متريّفًا؛ ولذا حين القول بإنّ الفئة الأكبر الناهضة بأعباء السلاح، جاءت من الريف والمدن الصغيرة، ومن الأحياء الفقيرة؛ فإنّ هذا له علاقة بعوامل سيسولوجيّة وسياسيّة اقتصاديّة سابقة؛ لا بدناميات الصراع منذ الثورة، ولا بطبيعة الثورة، والأكثر أهميّة، لا علاقة له بشرعيّة حقيقيّة عميقة لنظام الأسد عند فئة ومنطقة دون أخرى، في هذا السياق وداخل "الأكثريّة" ، كما يدّعي هو، وغيره.

8

بوصفها ثورة الكرامة والحريّة، سمّى المنشقّون الأوائل، المنحازين لهذين المعنيين، تشكيلهم الأوّل باسم حركة الضبّاط الأحرار، ثمّ لمّا أنْ تزايد عددهم وتفاوتت رتبهم وأرادوا هيكلته أعطوه لقب الجيش السوريّ الحرّ، وتلقّف الناس هذا الاسم وصاروا يطلقونه على أيّ عاملٍ عملًا مقاومًا عنيفًا موجّهًا ضدّ عناصر النظام وحواجز تفتيشه المنتشرة في الشوارع، ويميل الناس عامّةً إلى تعميم هذا الاسم أو التوصيف حتى اليوم حين التكلّم بشكلٍ غير محدد عن المقاومة والتحرير، وفي البداية، ومع تمايز مجموعات مقاتلة تنأى قصدًا عن هذا الاسم؛ كانَ الخلط أوضح. ويقدّر أنّ هذا التمايز حدث بفارق زمنّي معتبر، من 6 وحتى 12 شهرًا، وحتى في تلك الفترة كان عدم التمييز هو الغالب، وهو عدم تمييز مقصود وغير مقصود .

إنّ ذلك، وإذا ما رُبط مع صيغ بيانات الانشقاق، أو تشكيل مجموعات السلاح الأولى؛ والتي تزخر بمفردات "الثورة" "الحماية" "الدفاع" "سوريا" "الحرية والكرامة" "المظاهرات السلميّة" "الشعب"، إنّما يعبّر عن طبيعة ما كان يحدث، حتّى بعد رفع شعار إسقاط النظام، وإذا كان المتظاهرون قد رفعوا شعارات صريحة تطالب بسقوط النظام كعنوان عريض جامع في جمعتي سقوط الشرعيّة 24 يوليو وجمعة إرحل يونيو 2011، فإنّ بيانات وإعلانات الانشقاق وإشهار السلاح لم تعلن هدف الإسقاط به حتى بدايات 2012، حيث كان السلاح اصطفافًا خلف الثورة أساسًا، وقبلها لم ترد كثيرًا "أعمل بسلاحي على إسقاط.." التي وردت في المادة الأولى من ميثاق الشرف ربيع 2012؛ حيث اعتبر السلاح عاملًا مساعدًا. ويظلُّ هذا صادقًا حتى لو افترضنا أنّ المنشقّين أو الناس والمتظاهرين لا يعرفون إلّا هذا الفضاء المتوفّر حيث أنّهم خارجون من تحت غشاء نظام أحادي النغمة البليدة على هذا النظام، والمنشقّون العسكريّون بالذات قادمون من "مؤسّسة الجيش."



"كعنصر في الجيش السوري الحرّ، عسكري منشّق أو مدنيّ متطوع، مهمتي الأولى هي الدفاع عن السوريين الثائرين في وجه نظام الطغيان، بما يضمن استمرار الثورة حتى إسقاط النظام. إنّ سلاحي موجه حصرا ضد النظام الأسدي المعتدي [...]، أعمل بسلاحي على إسقاطه" ميثاق الشرف، المادة الأولى، القيادة المشتركة للجيش السوري في الداخل 2012/3/29

الاسم، من هذا المنظور، لم يعطَ لتنظيم سياسيّ ذي بنية، ولا لتشكيلٍ عسكريّ ذي هيكليّة هرميّة مكتملة، ولا لجماعة مقاتلة مؤدلجة متجانسة، لا جهاديّة ولا يساريّة ولا شئ، بل أُعطي لتوصيف مجموعات الحماية والمقاومة عفويّة التنشّؤ، والتي تستهدف حماية المقاومة السلميّة العاملة على إسقاط النظام، أو على نحوٍ أحسن دقّةً، تريد حماية المجتمعات المنتفضة بهدف افتكاك الاعتبار السياسيّ لوجودها، وحماية وجودها.

الجيش الحرّ اسمٌ أُعطيه التشكيل الأوّل لمجموعات مسلّحين من المنشقّين العسكريّين السابقين تمّ هيكلتها نظريًّا، ثمّ أمسى لافتةً عريضةً لحالة المقاومة العنفيّة المسلّحة، وصفةً لحشد كبير متغاير ومتغيّر، مختلفٍ ومؤتلفٍ، من الوحدات والمجموعات والتشكيلات المقاتلة غير المهيكلة بالضرورة، والمعندّة على محاولات التنظيم، ثمّ صار، مع تمايز العمل السياسيّ والعسكريّ الفصائليّ، عنوانًا سياسيًّا للمقاومة والتحرير لتشكيلات (جبهات وجيوش وغرفات وتحالفات)، موجودة وفاعلة وفعّالة (تقاتل وتقاوم وتنتصر وتستشهد)، متعددّة البؤر آخذة بالانتظام والتمايز، تعرّف نفسها بالشعار والراية والمشروع بأنّها الجيش الحرّ، أو من الجيش الحرّ، وتعمل من هذا المنظور: (1) بجوار الفصائل التي لا تعرّف نفسها بالجيش الحرّ صوريًّا، ولكنّها لا تبتعد عنه أصولًا، ويشار لها بأنّها منه بوصفه المعبّر الأوّل عن حالة المقاومة والدفاع عن مشروع الثورة، وباعتبار نشأتها المحايثة لديناميّة الثورة، وإنْ كانت تعبّر عن نمط فكريّ أو آخر سابقٍ وجوده أو كامنٍ في مثل المجتمع السوريّ تجاه السياسة والدين، و (2) مقابل التشكيلات والتحالفات التي تبتعد عن هذا الاسم أصولًا.

9

كلّ الذين سألتهم عن نشأة العمل المقاوم العنفيّ، لم يربطوا العنف كردود أفعال معزولة كثيرة بالمطلق بإعلان الهرموش عن حركة الضباط الأحرار، لكنّهم اعتبروا أنّ إعلانه هذا مثلّ الفرق بين حوادث عادية متوقّعة، وبين الميل لتنظيم مقاومة مسلّحة، كما مثل عاملًا مهمًّا في "إيقاظ فكرة حمل السلاح والإيمان بجدواها"، وهذا يبدو متوافقًا عليه بين المناطق المختلفة والظروف المختلفة، ويظهر لي أنّه دقيقٌ، فبعد الهرموش أخذ العنف المسلّح بالتصاعد مع محاولات التنظيم والتجمّع التي لم تنجح ولم تنته حتى اليوم. جمعة العشائر، شهر يونيو/تموز، فيديو بيان انشقاق الهرموش، إعلان الضباط الأحرار، الهجمة على جسر الشغور وتلغيم طريق رتل المخابرات السوريّة من قبل مجموعة الهرموش قبيل إعلانه، موجة النزوح الأولى إلى تركيا (2600 سوريّ من إدلب)، تصاعد عدد القتلى اليوميّ من المتظاهرين، اقتحامات التنكيل والاعتقالات، فترة الحواجز في دير الزور، القتل والإعدام الميدانيّ، كلّها ربطت بهذه الفترة مع تصاعد العمل المقاوم العنفيّ وميله للتجمّع والانتظام .

ويبدو لي، أنّ الضباط والعساكر الذين انشقّوا فعلًا لاعتبارات أحد وجوهها سياسيّ كانوا يميليون، وبالربط مع "مهنتهم" إلى هيكلة مجموعاتهم وإعطائها اسماء وتوصيفات تقنيّة، وجامعة في إطار وطنيّ "الوطن سوريا"، وهذا خلافًا لتلك التي مؤسّسوها غير هؤلاء، أو إنّ كوادرها من غير ال"محترفين": فاسماؤها كانت من الموروث الشعبيّ الدينيّ السائد معبرةً عن الاستقلاليّة النسبيّة السلبيّة، وكانت بلا تراتبيّة ولا هرميّة، ومرتبطة في حركتها بقادتها ومناطقها، وهذا مقترنٌ اقترانًا معلولًا بطبيعة العلاقة بين القيادة الاسميّة بالخارج وسعيها المتكرر والناكس لهيكلة وإعادة هيكلة "مجموعات المقاومة" لتقترب ما أمكن من بينية "الجيش الوطنيّ"، وبين القيادات الميدانيّة الفاعلة والتي مالت للتشكك بدور هذا الذي في الخارج، أو لم تفطن لضرورة الهيكلة أو التنظيم، أو سعت لتعزيز مكانتها ووجاهتها وسلطتها، أو أنّ



طبيعتها انحصرت في أداء وظيفة وحيدة بسيطة قهقريّة الطابع، تعيش تنافسًا أو صراعًا أو تكافلًا أو تفاهمًا مع وحدات مشابهة مجاورة. هذه الاسماء عبّرت عن وحدات متغايرة؛ فبعضها مرتبط بقائد له كاريزما، وبعضها بمنطقة أو بجهة، وبعضها بداعم أو راعٍ؛ مع كونها تقيم علاقات ظرفيّة استنسابيّة متغيّرة، أو علاقات قصيرة بنيويّة الطابع .

مثل الانشقاق أحد أبرز الديناميّات المؤثرّة في المقاومة المسلّحة، وكانت الانشقاقات عمومًا فرديّة أو بمجموعات صغيرة. وحتى تمّوز 2014 يقدّربأنّ 100 ألف انشقّوا، وبين حزيران 2011 وآذار2013 انشقّ 70 ضابطًا من ذوي الرتب العالية عن الجيش والمخابرات، نصفهم برتبة عقيد، وجلّ ذوي الرتب العالية كانت له وظائف لوجستيّة وفي البنية التحتيّة للجيش. عن دراسة دوروثي، هولغر، كيفن، مركز كارنيغي، والمعطيات الأحصائيّة نقلًا عن دراسات اخرى.

لم تكن مجموعات حملة السلاح الأولى تنتمي بالضرورة من حيث التنظيم إلى هذه التشكيلات (الضباط الأحرار والجيش الحرّ)، بل تتشكل بؤريًّا، وعفويًّا، ترادفيًّا أو تزامنيًّا، وتسمّي نفسها بنفسها، وتتصرف من تلقائها وظرفيًا. ويأتي الذين سيحملون السلاح من فئات مختلفة وبنسب غير متساوية، من طلاب ومتعلمين، ومن فتوّات شعبيّة، ومن المتظاهرين وغير المتظاهرين، ويأتون على نحو مسيطر من أبناء الأرياف المنتفضة، ويأتون من المدن من الأحياء الفقيرة أو القاصية أو العشوائيّة، ومن الفئات الأقل تعليمًا وتفقّهًا، ومن متديّنين ومن غير متديّنين، ومن مختلف الأعمار، إلّا إنّ الشباب هم الفئة المسيطرة، ومع تقدّم الحرب مثلت الفئة العمريّة دون العشرين نسبة لافتة .

ويأتون من المنشقين تباعًا، هذا، وحين النظر في تشكيلات الجيش الحرّ الأكثر التصاقًا به اسمًا وتنظيمًا فقد غلب على قيادتها الميدانيّة المنشقّون، لا سيما في بعض المناطق، الرستن وما حولها من ريف حمص، على سبيل المثال لا الحصر، حيث كانت موئل الانشقاق فشهدت أولى التشكيلات الهرميّة الأكثر وضوحًا، وظلت فيها التشكيلات من الجيش الحرّ ذات بنيّة مرتّبة، وكانت أغلب تشكيلاتها الأوليّة تشكيلات عسكريّين بامتياز .

حين النظر في قيادات، أو أحد أعضاء الكادر القياديّ، لعدد كبير جدّا من التشكيلات المقاتلة للجيش الحرّ، أو التي من الجيش الحرّ، حتى بعض التي سمتها إسلاميّ أو متديّن واضح، أو اسمها يحمل صفة الإسلاميّ؛ فإنّ جلّهم من المنشقين، ومن رتب عسكريّة ضباط وصف ضباط، وهم قادة ميدانيّون، قاتلوا ويقاتلون، منهم من قضى نحبه ومنهم من ينتظر. وذلك منذ تشكيل الضباط الأحراروحتى الآن

وتشير كلمات المنشقين الأوائل إلى عفويّة حركتهم، وإلى شجاعتهم؛ فانشقاقهم لم يكن يعبر عن تمرّد معتبر داخل الجيش لا من حيث الارتفاع ولا الامتداد، كما أنّ الأوائل كانوا ينشقّون تحت خطورة مرتفعة، ودون توقّع عالٍ لأن ينالوا مغانم سريعة وكبيرة، وفرادى أو مجموعات صغيرة حيث لم يحدث انشقاق لوحدات كبيرة معتبرة من الجيش مع كامل السلاح والتجهيز، ودوافعهم كانت صدمتهم من حقارة الأوامر التي وجّهت إليهم، ومن طبيعة التنكيل بأهلهم وذويهم ومجتمعاتهم وشعبهم، وهم عبروا عن ذلك بكلمات واضحة لا تقبل اللبس، وتوافقوا على هذا التعبير، وتطابقوا حتى بالمفردات، واستمروا على ذات التوصيفات رغم مرور الوقت وتبدل الظروف بين القسوة والراحة.

إنّ الإشارة إلى كون عموم المنشقّين والمتسلّحين من "أبناء الريف" اختلفت بحسب تقييم كلٍّ للوضع، وبحسب الوسط الذي كان يعمل فيه، وبحسب الاختلافات بين المناطق. وأرى أنّ معالجة هذا المسألة تتعلق بطبيعة المجتمعات السوريّة وطبيعة تركيب السلطة أكثر مما تتعلّق بديناميّات الصراع المتولّدة بعيد اندلاع انتفاضة هذه المجتمعات، وحتى حين التحدّث عن طبيعة التسلّح والعمل العنفّي فهو سيتعلق بطبيعة الثورة السورية منذ مراحلها الأولى، لا سيما من حيث غياب فاعلين وكيانات وروابط بالتعريف السياسيّ بسبب استحالة الحياة



السياسيّة إلى أشكال سيّئة التمايز في عهد الأسد، وبالتالي تشكل أنساق تتكون من وحدات اجتماعيّة والعلاقات الأقصر والأقوى بينها، وإذ يمكنني افتراض أنّ مناخًا إيجابيًّا كان سيساعد على تطاول العلاقات وتشابكها وهشاشتها، وتكوّن أنساق سياسيّة الطابع محدّدها السياسيّ القيميّ الجمعيّ بارز أو حاضر بوضوح؛ بمعنى أنّ عنف نظام الأسد شكّل عاملًا لاجمًا على هذا الصعيد؛ وفي هذا الإطار نفهم أكثر أنّ انحسار التظاهرات وتوسعها، كما هو تركّز العنف على مناطق دون أخرى؛ لا علاقة له بثنائية ريف مدينة، وقطعًا لا علاقة له بكون الثورة ثورة ريف أو ثورة ريفيّين كتمايزات اجتماعيّة سابقة متصارعة كصراع فئات وطبقات أو ما شابه .

إنّ حقيقة أنّ غالب المنشقّين من أبناء الريف له علاقة، من جهة أخرى، بتركيبة جيش نظام الأسد "الجيش العربيّ السوريّ"، وبتركيبة بقيّة مؤسّسات الدولة السوريّة بعد أنْ صارت دولة الأسد، فالنظام عمل على علونة (تطييف) وتريبف وإفساد مؤسّسات الدولة على مجال زمنيّ واسع، وأريد لأتعامل مع هذا المركّب بحذر؛ ليست المسألة في تولي ابناء الريف مهام في بيروقراطيّة الدولة، وأنّهم أميل لإفسادها، بل المسألة في عمل هذا المركب جملةً واحدة وتداخله في مراحلة مبكرة من تطوّر الدولة السوريّة الحديثة، وعلى مدّى طويل، مع مختلف الوحدات والأوضاع والحالات. في الجيش العربيّ السوريّ، ثمّة التجنيد الإجباريّ وثمّة المتطوعون، وإنّ التطوّع في الجيش يأتي أكثر من الريف، ويأتي أكثر من ريف دون آخر، ومن فئات أقلّ تدينًا وأقل تعريفًا للإسلام كمكون هويّة سياسيّة ما (الكلام داخل الأكثريّة)، وتحركّه عوامل اقتصاديّة إجتماعيّة أكثر منها سياسيّة، أكثر بكثير، وإذا كان التجنيد الإجباريّ يشمل جميع الفئات والطبقات، فإن المتطوعين كانوا عادة من فئات أضيق، كانوا أقل تعليمًا عند مقارنتهم بالمثاليّ أو الواجب وبالأقران، وكانوا أفضل تعليمًا من أبويهم حين السؤال عن منبتهم؛ والكلام هنا عن غير العلويّين، فهؤلاء أهل الجيش والمخابرات وخاصتهما على أيّ حال.

وليس كلّ الخارجين من جيش نظام الأسد منشقّين؛ وتقدّر دراسة صغيرة حجم العيّنة اضطلعت عليها من إعداد مركز كارنيغي بأنّ 50% من المستجوبين من الخارجين من الجيش ينطبق عليهم تعريف المنشق المعتمد في دراستهم، أي انشقّ وقاتل النظام، بصرف النظر عن هدف ومضمون المقاتلة، سياسيّ اقتصاديّ أخلاقيّ دينيّ، وإلى ذلك يصعب تقدير نسبة المنشقين في التشكيلات المختلفة، وهي تختلف بين تشكيل وآخر وبين منطقة وأخرى، فمثلًا بالمقارنة مع الرستن يظهر أنّ نسبة المنشقين في كوادر التشكيلات والوحدات في أرياف دير الزور أقلّ، عددًا وأثرًا، ومثلها أرياف حلب.

10

إنّ قدرة السلطة الجاثوميّة على ضبط المدن المركزيّة أو الأحياء الرئيسة في هذه المدن (الضبط بالإجراءات الأمنيّة)، مثلًا، أقدر على تفسير عجز ناس من هذه المدن عن التعبير عن رأيهم، هذا يضاف بطبيعة الأمور إلى حقيقة كون الوحدات الاجتماعية هنا أصغر وأعجز بنيويًّا عن التكافل والمقاومة، إلى جانب طغيان علاقات تعاقديّة جزء كبير منها موظّف في شبكات السلطة المعقّدة، ولكن ماذا عن الريف؛ أليس فيه أنماط من علاقات وصراعات تعاقديّة الطابع لاعبها الأبرز السلطة القائمة؟, أكثر من ذلك، وينعت نظام الأسد بأنّه قائم على "تغليب" نسج علاقات مشوّهة للريف والفلاحين!، هذا إنْ أضيف إلى حقيقة أنّ أحياء من هذه المدن (في وسطها جغرافيًّا) كانت في طبيعة العلاقات السائدة فيها أقرب إلى النسق الاجتماعيّ الأقوى والأقدر على المعاوضة والمقاومة؛ كانت قد استعصت على أجهزة النظام القمعيّة ووسائله، وصمدت لاحقًا صمودًا أسطوريًّا في الحرب، بصمود أهلها أنفسهم، ولقابليّة طبيعتهم لاستقبال مجموعات المقاومة من "الريف" ومنذ وقت مبكّر من الثورة؛ وهذا يستدعي منّا تريثًا في التصنيفات، والنظر أكثر إلى ما قبل الثورة وديناميّات الصراع، إلى ديناميّات تشكيل سلطة البعث والأسد، وارتداداتها، وحتى إلى تعريف المدينة والريف، وتحديد معايير الأنساق الاجتماعيّة المفترضة في البيئتين، في الحالة السوريّة.

علينا أنْ نتحرّى الدقّة والموضوعيّة هنا، ففي هذا السياق أرفض تنميط الثورة تنميطًا حاصرًا لها بفئة أو بجهة أو بمطلب، وفاصلًا لها عن الحالة السوريّة، ومقيمًا تاليًا لغشاء كتيم بين الثورة والسلاح بوصفهما معبرين عن شيئين مختلفين أو متناقضين، لأنّه تنميطٌ خاطئ أوّلًا؛



حيث يخلط بين مقاربة المجتمع السوريّ والدولة السوريّة الحديثة من ناحية، وبين مقاربة النظام السياسيّ والنسق الثوريّ المنطلق وديناميّات الصراعات من ناحية أخرى. كما إنّه تنميطٌ خبيث يريد لينتقص من شرعيّة الثورة ومن شرعيّة المقاومة، ومن مشروعيّتهما، بغية إضفاء شرعيّة للنظام القديم عبر القول بأنّ هذا النظام له شرعيّة "حقيقيّة" في الحواضر الكبيرة، في المجتمعات السنيّة الكبيرة، شرعيّة مستمدّة من تمثيل هذا النظام لهؤلاء "المتمدنين" مقابل أولئك "غير المتمدنين"؛ وواضحٌ خبث هذا الطرح .

مهما اختلفنا في تقييم ومقاربة مجتمعات سوريا، وطبيعة النظام، وظروف اندلاع الانتفاضة، وتحديد وتوصيف ديناميّات الصراع؛ فلن نختلف، إلّا إذا تقصدّنا الاختلاف، بأنّ نشأة السلاح لا علاقة له بهجوم مكوّن على آخر، لا سيما ريف مدينة هنا، ولا علاقة له بصراع مظالم وامتيازات بين طبقة وأخرى أو فئة وأخرى؛ وإنّما له علاقة بطبيعة الردّ على عنف النظام ووسائله، والرد على الرد. وهذا كلّه يمكن دراسة علاقته بالثورة أساسًا منذ اندلاعها.

في المقابل، هل أرفض هذا الطرح، والذي يبدو لكثيرين صحيحًا، رفضًا دفاعيًّا!. لا واحدة. أجادل منطلقًا من هذه البديهيّة: كون غالبية ما، يمكن قياسها وإنْ لم يتمّ قياسها، من الثوّار، ثمّ من الثوّار المسلّحين، تأتي من الريف؛ لا يعني أنّ الثورة ثورة ريف بالمعنى الظاهر للكلمة، ولا يعني حكمًا أنّها غير شرعيّة عند مجتمعات كلّ المدن، وحكمًا لا يعني أنّ النظام يجد له شرعيّة مطلقة وعميقة وواسعة هنا؛ ومن هنا أرفض الخلط الكبير في الحقيقتين التاليتين:

الأولى: إنّ فئات واسعة في الريف والمدينة، وفي المدن الكبرى أكثر، نظرًا للعامل الأوّل المذكور أعلاه والمتعلق بالطبيعة المتغايرة لمقاومة الأنساق الإجتماعيّة المختلفة، أو عجز بعضها عن المقاومة وعن الثورة؛ فإنّ فئات كثيرة وواسعة مع طول الدهر أخذت تتصرف كما "لو أنّ" النظام شرعيّ،[...]، ومع حقيقة تصاعد عنف النظام تصاعدًا لا يُقبل به في العرف البشريّ المستساغ، يكون هذا التصرّف تحت الخوف والذعر أكثر تظاهرًا من هذا المنظور، لا من غيره. وإذْ لا يمكننا إثبات هذا عبر دراسة تكميميّة بسبب سرقة النظام للمجتمعات السوريّة وبعثرتها، ولغياب آليّات ذلك بالنتيجة، إلّا إنّي أعتقد بأنّ مقولات مثل وجود طبقة تجّار في حلب ودمشق تستفيد من نظام الأسد قد سيطرت على القطاعات الأكبر من المجتمع السوريّ المتمدن هي مقولات مبالغ فيها، وإنْ صحّت فهي تصحّ على هذه الفئة الضيّقة فقط دون سحب النتائج كما لو أنّ هذه الفئة ملايين، ولا يصحّ توسيعها للقول برضًى واسع وعميق ضمن هذه المجتمعات عبر الخلط بين المستفيدين المقتنعين وبين المستفيدين الصامتين دون قناعة، ومع غياب القدرة على التكميم، فإنّ رفض نظام الأسد لأيّ تحكيم نزيه للصناديق يمثل الطاعن الأوّل في شرعية النظام خارج طائفته، وخارج فئات ضيّقة من طوائف أخرى، ومن ناحية ثانية، يمكنني وضع هذا المعيار للنظر فيه: أينَ استقرّتْ المظاهراتُ بعد تمادي القمع هو علامةُ المساهمين العنيدين ومادّتهم الأساسيّة، وهم القادرون على المقاومة لأبعد حدّ، وحتى النهاية، لعوامل سيسيولوجيّة ولبنيتهم الفكريّة والنفسيّة ولطبيعة حياتهم، وإلى أين امتدّت في الفواصل القصيرة التي خفف الجهاز الأمنيّ وملشيات الشبيحة من كثافة الرصاص الحيّ هو علامةٌ على أنّ لأسباب الثورة و أهدافها وجاهة وأحقيّة وأهليّة وشعبيّة واسعة، وهو طعن في الشرعيّة الملصقة بالنظام. هذا وكلّ ما سبق يتناول الظاهر والمعلن عنه فقط .

والثانية: هي اختلاف النظر أساسًا، كما أسلفت، في طبيعة المجتمعات السوريّة، الثائرة وغير الثائرة. حين سألتُ، مثلًا، شباب ديرالزور هل وجدتم أنّ المقاومة المسلّحة جاءت من الريف ومن جهات محددّة، رفضوا ذلك مرّةً واحدة، وقالوا إنّه تعبير عن نسب فقط، المقاومة اندلعت في المدينة كما اندلعت في الريف، والمقاومون الذين رفعوا السلاح منهم الفتوّات ومنهم المتعلموّن، فإذا ما كان الطرح سيتغيّر استنادًا إلى دراسة سيسيولوجيّة أكثر دقّة لمجتمعات ديرالزور؛ فهذا سيبتعد بنا عن ديناميّات الصراع المتعلّقة بالثورة، وحكمًا عن شرعيّتها، والطعن بمشروعيّتها عبر تنميطها كثورة ما .



وثمّة اختلافات معتبرة بين المناطق تتطلب تفصيلًا أكثر، ففي حلب، وفي معركة مدينة حلب كان الواضح امتداد فصائل الثورة المسلّحة من الريف إلى المدينة. وبالمقابل في داريّا التي تمثّل نموذجًا متميّزًا للثورة، من حيث المقاومة السلميّة والعنفيّة، ثمّة انسجامٌ وتفاهم عميق مردّه إلى تعبير البنى القائمة عن النسق الأوّل للثورة، وعن المجتمع، تعبيرًا غير متكلّف ولا منتقص، وهذا جعل من "المدينة" عنوانًا لصمودٍ أسطوريّ رغم كونها نظرًا لموقعها واحدة من أشدّ المدن الثائرة استهدافًا؛ فإذا ما نظر أحدهم لمجتمعها كمجتمع غير مجتمع المدن التي يُقال أنّ النظام يجد له فيها قبولًا وشرعيّة ما؛ فهذا خلافٌ آخر. وكذلك يبرز هذا النقاش عند الحديث، مثلًا، عن امتداد مناطق من المرج ودوما من ريف دمشق إلى جوبر فالعباسيّين وبرزة من دمشق، وهي مناطق متلاصقة جغرافيًّا لكنّها متباينة من حيث طبيعة الأنساق الاجتماعيّة فيها.

وكما أنّ سيطرة النظام بالقوّة على مناطق قنّع حالة رفض له وخلق حالة نفاق عمومي، أظنّها واسعة وكبيرة، فإنّ سيطرة الثوّار على أرياف واسعة ومدن، حجب حالة تأييد وأفرز حالة نفاق، أراها معتبرة، والأمر متعلقٌ عندي بتقييم الواسع والكثير بعوامل النزوح الداخليّ (حواضن ثورة كثيرة انتقلت لمناطق النظام هربًا من المذابح)، وبعوامل مثل أقدميّة النظام وخبرته في القمع وسيطرته على مفاصل المجتمع والاقتصاد، وعوامل أخرى يمكن التفصيل فيها تتعلق بعلائق السلطة. لا يمكنني هنا حسم القضايا المطروحة، ولكني أردت لأثير نقاشات حول بعض نقاط تخصّ الأصول السيسيولوجيّة لنشأة المقاومة والجيش الحرّ وكوادرهما، لربطهما على نحو أحسن دقّة بالمفاهيم السياسيّة وبالمسالك والخطابات فيما يتعلق بعلاقات السلطة.

الباب الرابع: في مقومات شرعيّة المقاومة، الجيش الحرّ، وفي مقوضاتها، وأصول التشظّي

حين النظر في النواحي القانونيّة والسياسيّة لهذا الجدل، وتعلّقها بالصراع على مصادرهما ومؤسّساتهما "القديمة الممثّلة في الدولة السوريّة": لمْ يكنْ جدل الشرعيّة والمشروعيّة مركزيًّا في الحالة السوريّة، إذا ما قورن بحالات أخرى، ولئن كان هذا الجدل يتعلق أساسًا بضبابيّة هذه المفاهيم ونسبيّتها، لا سيما في حالات الثورات والتحوّل أو الانتقال، فإنّه في الحالة السوريّة يفتقر النظام كليًّا إلى الشرعيّة والمشروعيّة، مع تداخل ذلك صميميًّا بالمسألة الطائفيّة، لكن الأكثر أهميّة وحسمًا هو جنوح النظام بسرعة إلى درجةٍ من العنف لا يكون معها استخدام هذه المفاهيم مستساغًا أساسًا.

لقد قلتُ أعلاه، حتى لو اعتبرنا استخدام العنف "المشروع" المقوّم الأبرز للدولة، فقد بلغ عنف الأسد حدًّا صار فيه غير مفيدٍ للسلطة كماهيّة، وفاقدًا لموضوعه في مفهمة قيام الدولة، فكيف نتحدّث عن المشروعيّة، وعن الشرعيّة!. من هنا، فإنّ العامل الأساسيّ البدئيّ لمشروعيّة وشرعيّة المقاومة العنفيّة، هو لا شرعيّة ولا مشروعيّة النظام، وفقدانه لأهليّته ولإنسانيّته، ولقدر كبير من سلطته وسلطاته بسبب الثورة؛ مع احتياجه إلى قدر هائل ووحشيّ من العنف اللامقبول واللاشرعيّ لفرض قدرضيّق وضئيل من السلطة.

لكنّ الاعتماد، فقط، على لا شرعيّة ولا مشروعية النظام كعامل أساسيّ، وعدم العمل على ترسيخ وصيانة مؤهلّات المشروعيّة البدئيّة، الرضا والقبول الشعبيّ بمبدأ الحماية والمقاومة، عبر إرساء أسس الشرعيّة البنيويّة



والمؤسساتيّة، والتوافق على قيادة وقادة، سيشكل حسمًا معتبرًا منهما، أو تقسّمهما، دون أن يكسب النظام بالضرورة؛ أي على حساب فراغ يُتنظر أن يُملأ، لا سيما وذلك محايثٌ لحالة التنازع والتنافس والتشظيّ، أو إنّه كان أساسًا إحدى العوامل المولّدة للانقسام.

لن أقول أنّ المقاومة السوريّة العنفيّة والمسلّحة فقدت الشرعيّة؛ خطأ، سأقول: إنّه ومن طبيعة نشأتها، حيث الشرعية فيها صاعدة من القواعد، تحتاج المقاومة جهدًا مضاعفًا لتأطيرها، ومع نيلها الشرعيّة والمشروعيّة الأولى من الثورة، بعنوان الجيش الحرّ، فإنّ ما حدث لاحقًا من مغادرة هذا النسق سيطلق "العوامل المولّدة للانقسام"، لأنّ فاعلين ناهضين، أو قادمين وهم قلّة نسبيًّا، لن يغزلوا في هذا النسق الأوّل، وهذا يعني التنازع على المصادر والموارد الماديّة والبشريّة، وعلى مصادر الشرعيّة أيضًا.

وهذا سيؤدّي إلى العجز والتأخر عن تمثيل هذه الشرعيّة في مؤسسات حاضنة، وإرساء شرعيّة بنيويّة تفرض سلطة ما، وتدير مناطق واسعة، وتكسب رضا فئات أوسع، وتنتزع اعتراف أطراف داخليّة وخارجيّة. لتكون حالة المقاومة السوريّة بامتياز الحالة الأكثر تشظيًّا من حيث البنى و الأطر، والأكثر تعنيدًا على التجمع والاصطفاف.

11

مشهد المظاهرات المحتفلة بانشقاق العساكر، وشعور الناس في المناطق التي تعرضت للحملات الأمنيّة الأكثر توحشًا، لا سيما التي تعرضّت لمذابح بشعة؛ شعورهم بحاجتهم الماسّة للحماية، وغلبة انطباعات مبالغ فيها عن قرب انهيار النظام عند فئة، كانت علامات على مشروعيّة أعمال المقاومة العنفيّة، وهذا ما يؤكدّه كثيرون؛ بأنّ الناس رحبوا علنًا وهللوا ل "الجيش الحرّ"، وفي حقيقة الأمر، ليس هذا مصروفًا إلى تنظيم أو تشكيل، الناس كانوا، وبكل بساطة، يتفاخرون ويرحبون ببطولات أبنائهم وأصدقائهم وأقربائهم ومعارفهم، وأبناء الحيّ أو أبناء البلد، وببطولاتهم هم انفسهم، وكان هذا مشفوعًا في الحالات التي نجحت فيها المجموعات الأولى مهما صغرت، ولو مؤقتًّا، في حماية المناطق "العارية" أمام آلة النظام القتّالة؛ حيث ساد شعورٌ بين أهلها مفاده المودّة والألفة تجاه هذا الاسم، الجيش الحرّ، كعنوان لفارس يحضر عند الطلب، وفي مدن وبلدات كثيرة من مناطق الثورة كان لمشاركة شباب الجيش الحرّ في نشاطات الناس ومظاهراتهم، وتعاملهم الوديّ معهم على الحواجز؛ كان له أثر المقارنة مع ما يعرفونه عن رجال الأمن والجيش الذين وجهّوا الرصاص بكل برودة دم على متظاهرين عزّل مع ما يرافق ذلك من شعور بتغير منتظر منذ زمن طويل في الجوّ العام. وكذلك الكمائن والغارات التي استهدفت أرتال الأمن والجيش المتوجّهة إلى "فرائسها" قوبلت بحالة رضا لأنّ ناسًا شعروا بالانتصاف عبر الثأر من القاتل، القاتل الذي يقتلهم منذ عقود بصمت. أريد أنْ أقول إنّ هذا القبول والرضا ضمن الأوساط الثائرة واسعٌ عند البداية، وإذ نقرّ بوجود مؤيّدين للثورة أو ثائرين رفضوا المقاومة العنيفة؛ فيجب أنْ نكون حذرين هنا؛ ونميّز أعداء ورافضي وخصوم الثورة أساسًا عمّن تقنّعوا برفض العنف.

خلال عام 2011 نفّذ نظام الأسد 14 عمليّة أمنيّة كبرى ما بين عملية "تطهير" وعمليّة "تطويق وتفتيش"، مرتكبًا 18 مذبحة (فوق 20 نسمة في موقع واحد وزمن واحد)، وقتل بالمجمل 6000 نسمة

في أوساط المجتمعات المنتفضة إذًا، حازت المقاومة العنفيّة والمسلّحة ابتداءً على درجة كافية، برأيي، من القبول والرضا، وهذا فرعٌ منتظر على شرعيّة الثورة، وعلى لا شرعيّة نظام الأسد، واستمرّت مظاهر التأييد منصرفة للجيش الحرّ كلقب مهيمن تقريبًا للمقاومة حتى أوقات مختلفة بالنسبة للمناطق المختلفة من صيف 2012، وهذه الفترة التي بدأت تظهر المجموعات والجماعات والتشكيلات الإسلاميّة، أو ذات الخطابة والصبغة، وهذا عامل ضعيف الأثر في الحدّ من النظرة الإيجابيّة العامّة للمقاومة العنفيّة، كما أراه حينئذ، حيث نظر لهذه بأنّها



جزء من المقاومة عمومًا لأنّها منبثقة هي الأخرى من الحالة والمجتمعات المنتفضة في ديناميّات الصراع على أصول لها علاقة وثيقة بطبيعة الحياة السياسيّة قبل الثورة.

حتى أعلن المقدّم الهرموش يونيو 2011 انشقاقه وتشكيله؛ كان النظام قد قتل 1925 نسمةً، منهم 71 طفلًا، واعتقل أضعاف، وهذا الموثّق، وتختلف التقديرات فيما يخصّ الاختفاء القسري والتنكيل الميدانيّ من اغتصاب وضرب

وحتى تنظيم القاعدة "جبهة النصرة" تمّ التغطية عليه مع اختلاف في دافع التغطية والتأييد، بين قناعة بها، أو قبول براغماتيّ تعاقديّ انتقاليّ حيث نظام الأسد هو العدوّ القاتل الأكبر، أو لمحاولة اخفاء هذا الفاعل الذي كان النظام يضخمه قصدًا وجدًّا في خطابه المشرعن للقمع والقتل العام. وأحسبُ يبقى العامل الأقوى المؤثّر في بداية تبدّل مزاج فئة من الناس حيال "الجيش الحرّ" هو قصوره النسبيّ اللاحق في توفير الحماية مع اختيار فئات من المقاومة للتحصّن في أحياء وبلدات ومدن ومناطق وخوض "معارك ضارية"، ومع استخدام نظام الأسد للأسلحة الثقيلة والقصف العشوائيّ ممّا أدى، في حالات متكررة، إلى خروج المجموعات المسلّحة من المنطقة، أو صمودها مع ما لحق بها من تدمير بسبب القصف الهمجيّ العشوائيّ، وما رافق ذلك من نزوح واسع داخليّ وخسارة الناس لمساكنهم وأرزاقهم. هذا كان يصيب الناس بنوع مميّز من خيبة الأمل، الأمل العالي الغامر الناتج عن خلل في تقدير الواقع، والذي يرفع سقف التوقعّات من "الجيش الحرّ"، ويتوقّع نتائج سريعة مقارنة بحالات مشهودة على الهواء مباشرةً في مصر وتونس وليبيا؛ وهي خيبة أمل حميدة كما أسميّها.

يلاحظ، أنّ عدد القتلى ارتفع خلال 2012، وارتكبت المجازر الكبرى، ومذابح السكاكين، لكن عدد المعتقلين الموثقيّن انخفض تدريجيًّا، النظام صار يخطف، ويقتل أكثر، وبأسلحة ثقيلة وبعيدة، والمقاومة صارت تمنع الاعتقال، وتوفّرت طرق النزوح

12

خلال العام الأوّل، كانت تكتيكات خلايا المقاومة الأولى من "الجيش الحرّ" تتلّخص في الكمائن والغارات وضرب أرتال الأمن والجيش والتمترس على مداخل المناطق خلال وقت النشاطات المناهضة للنظام، وهذه بدأت تموز/يونيو 2011 بشكل متفاوت على نحوٍ واضح، وبشكل متدرج وغير منسق ولا منظّم، ولم تحدث خلال العام الأوّل إلا أربع معارك ضارية "تمترس ومقاومة حتى النهاية":

أوّلها: ضمن سلسلة من المظاهرات والأحداث التي تفاقمت على إثر قتل متظاهرين وحملة تفتيش عن منشقّين، رافقتها مداهمات واعتقالات في قرى وبلدات في جبل الزاوية وجسر الشغور وريفها من محافظة إدلب، وقعت بين 3 إلى 28 حزيران/ يونيو من عام 2011، ارتكبت قوّات الأسد مجزرة في أورم الجوز (شرقيّ جسر الشغور) وحلقت مروحيّات فوق جسر الشغور وقصفت وقتلت من الناس العزّل في مذبحة أخرى، مشيّعو الشهداء الغاضبين هاجموا مقرًّا للمخابرات وسيطروا على أسلحة، وحين وصلت قوّات مساندة من المخابرات والجيش انشقّ منهم من رفضوا إطلاق النار على المتظاهرين والمحتجيّن، ونصب الثوّار كمينًا محكمًا لرتل من المخابرات راح ضحيّته عشرات منهم، وبعد هجوم بمئات المدرعات فرضت قوّات النظام سيطرتها على المدينة في الشهر ذاته، واجتاحت قرى وبلدات في جبل الزاوية لإخضاعها، وتعتبر هذه أوّل حالة مقاومة مسلّحة كبيرة، وثانيها: في الرستن وانتهت 27 سبتمبر 2011 بانسحاب بعد هجوم قوّات الأسد بنحو 250 مدرعة، وحيث وصفت المدينة بأنّها أول مدينة تخرج عن سلطة الأسد منذ اندلاع الانتفاضة، وثالثها: في باباعمرو (حمص) انسحبت كتيبة الفاروق "تكتيكيًّا" في مارس 2012 بعد أسابيع من القصف العشوائيّ بالمدفعيّة الثقيلة وتدمير أجزاء واسعة من الحيّ في عمليّة اعتبرت تصعيدًا جديدًا في عنف النظام على أحياء المدنيين بدون تمييز، وتطبيق سياسة الأرض المحروقة لاقتلاع هذ المعقل العنيد من معاقل الثورة والمقاومة، ورابعها: في الزبداني، غرب دمشق، المدينة التي اعتبرت منذ ذلك الوقت ذات أهميّة خاصّة للحرس الثوريّ الإيرانيّ لما لها من موقع في عمليات إمداد حزب الله البنانيّ، انتهى الهجوم الأوّل بصمود مجموعات المقاومة المسلّحة وفرض اتفاق وقف إطلاق النار وانسحاب القوّة المهاجمة إلى الأطراف، ويعتبر هذا الحادث الأوّل في الثورة الذي يفرض به الثوّار شروطًا ويصدّون هجومًا واسعًا، قوبل ذلك



بفرحة وترحيب ظاهرين بين الأهالي، عاودت قوّات الأسد لاحقًا وبعد أسابيع من القصف ودخلت المدينة في وقت من فبراير 2012، حيث انسحب مجموعات الثوّار إلى الجبال والوديان.

شرعيّة المقاومة العنفيّة، من شرعيّة الثورة، وعنوانها العريض الأوّل كان الجيش الحرّ، ووفقًا لجون لينز في مقاربة الشرعيّة، فإنّ الجيش الحرّ، و"رغم الإخفاقات الجانبيّة"، هو، كنسق آخذ بالتشكّل، أفضل من غيره، نظرًا لتعدّد المصادر الرضائيّة، وشيوع التأييد له، وأسبقيّته.

إنّ هذه المعارك الأربع ليست أحداثًا معزولةً، ولا أعمالًا هجوميّة في واقع الأمر، بل هي جزء من سلاسل من العمليّات التي كان يجريها النظام لقمع الثورة، وفي الأصل يهاجم النظام مناطق لإخضاعها ويتفاجأ بوجود منشقيّن أو ثوّار مسلّحين قرروا الدفاع، وخلال هذه الأحداث كانت المظاهرات والاحتجاجات مستمرة ضمن الزخم نفسه، وتؤكد على طابعها العام، وأنّ هذه المقاومة حقّ مشروع لحماية النفس، ما يهمّني هنا ليس تبرير العنف المقاوم ابتداءً، حتى ولو أخذ صفة الهجوم، فكما أوضحت في الجزء الثاني، ليس لدي أي اعتراض على هذا، وأراه طبيعة وعفويّة، وإنّما أريد من هذا السياق هذه النقطة الحرجة؛ وهي الجدل حول صوابيّة ومشروعيّة وشرعيّة طرائق المقاومة العنفيّة المتمثلّة في التمترس والصمود في مناطق آهلة منتفضة، وهذا الجدل سوف يرتبط عضويًّا على نحوٍ خاطئٍ، مقصود وغير مقصود، ب "الجيش الحرّ"، لأنّ اسم الجيش الحرّ ببساطة ارتبط بطلائع العمل المقاوم العنفيّ، واستمرّ مهيمنًا كذلك 18 شهرًا وسطيًّا، أي حتى النصف الثاني من عام 2012، حيث ظهرت تشكيلات وتحالفات واضحةٌ عنوانها "الإسلاميّة"، المحليّة السوريّة منها، والأهمّ بروز تنظيم القاعدة؛ ظهروا كفاعلين سياسيّن عسكريّن، وليس كجماعات مقاتلة.

لا نتخّذ القرار السليم، ولا نمارس التفكير الصحيح، إذا استسلمنا لنتائج الأخطاء كصيرورات، رغم ما في الوقت من متسّع، المسألة ليستْ شرعيّة مقابل أخرى، جلُ الفصائل المسمّاة إسلاميّة لها شرعيّة ما، ومشروعيّة ما كمقاومة مسلّحة، بل هي قريبة من طبيعة الجيش الحرّ العامة من حيث كوادره ومجتمعاته، لكنّ ما حدث وما يحدث، مثّل حسمًا حين النظر للمحصّلة، وخلّق فراغًا ملأه لا_شرعيّون أقوى تنظيميًّا. وكان يمكن للجميع الغزل في النسق الأوّل، ولازال.

بالسؤال عن أولى المجموعات المسلّحة المقاومة التي لها لون إسلاميّ واضح، وليس أفرادها متديّنين فحسب، فإنّ الفارق الزمنيّ عن تشكيل الهرموش الضباط الأحرار يتراوح بين 6 أشهر وسنة، وهنا الكلام عن الظهور والاشتهار، وليس أولى النويّات على أساس ذي صلة، كما أنّ هذه المجموعات والجماعات لم تكن فاعلًا سياسيًّا، بمعنى لم يعرفها الناس على المستوى العام، ولم تحرص هي على أنْ تتوجّه، وهذا عائدٌ لطبيعة عمل بعضها، أو لأنّ الجوّ العام لا يقبل، أو ربما لحرص بعضها على عدم إحراج "الصبغة العامة للثورة"، أن تتوجّه بخطاب عام. ولا شكّ بالمقابل أنّ النظام، وحتى قبل أي ظهور لهؤلاء حرص على العمل بمسارين: دعاية مكثّفة لوصف المقاومة والثوّار عمومًا، بمن فيهم السلميّين من قادة العمل، وصفهم بالعصابات الخارجيّة والوهابيّة والسلفيّة، والمسار الثاني ارتكاب أفظع المجازر بحقّ مجتمعات الثورة، بالسكاكين، وتقصّد قتل الأطفال والنساء، والتنكيل والاغتصاب، ونشر مقاطع فيديو أو صور من قبله، أو انتشارها بفضل الناشطين وسعيهم لفضح طبيعة النظام، وهدفه استنفار الناس واستفزازهم، و قمعهم وتخويفهم.

تنظيم جبهة النصرة، مثلًا، حرص على العمل السريّ بداية، وكانت أولى العمليّات على هيئة استهداف مقرّات الأمن بالتفخيخ، ولم يعلن عن نفسه حتى آخر يناير من 2012، والأهم لم يظهر كفاعل سياسيّ عسكريّ، ويعرف بين الناس إلى ما بعد ذلك، وحين ظهوره الأوّل اختار مفردات عامة سائغة للمخاطبة، كما إنّ السوريّين من المناطق المنتفضة، حتى ممّن ليس لهم سابق "تجربة جهاديّة" هم مادة معتبرة في كوادره، أي أنّ فريقًا، وهو الأقل نسبيًّا حتى الآن، من الناس اختار هذا النمط والعنوان ليقاوم، وليس هنا محلّ تقييم هذا.

صار الأمر إلى معالجة موضوع الشرعيّة، بالنسبة للفاعلين قبل المراقبين، كصراع فكريّ بحت، وهذه مغالطة محرّضة للإنقسام وحائلة دون الإنتظام؛ فالحقيقة أنّ جملة عوامل سيسيولوجيّة وسياسيّة واقتصاديّة كانت تتحرك كتلةً



واحدة، متداخلةً مع عوامل وفواعل خارجيّة، وإحدى مقوّمات الشرعيّة في هذا العصر حيازة قدر من الإعتراف الدوليّ؛ والإعترافُ غير الرضا.

وبقيّة الفصائل الإسلامية، أو التي تسمّي نفسها، من التي أسّسها سوريّون، وارتكزت على بنى وانساق اجتماعيّة سوريّة محليّة جذورها قديمة، بدأت تظهر محايثةً لديناميّات الصراع وتنسج علاقاتها بهدوء وبطء وصمت، وتعمل كذلك بعيدًا عن الأنظار نسبيًّا، أي أنّها لم تكن مهيمنة كعناوين مثل ما هو "الجيش الحرّ". وهذه وإن تكوّنت أولى نويّاتها كذلك الأمر بعد فاصل زمنيّ مريح، وإنْ كان مؤسّسوها، أو بعضهم من سجناء إسلاميّين سابقين، إلّا أنّها متغايرة بين المناطق المختلفة وبشكل واضح، وبعض مؤسّسي تلك الكتائب الصغيرة، مجموعات شباب كانوا مجموعات منظمّة للمظاهرات، شباب متديّن، أو غالب كوادرها، أي ليس جميع من اختار عنوانًا إسلاميًّا ليقاوم، هو من مدرسة "صيدنايا" كما هو متخيّل، ولا هو سلفيّ جهاديّ قبلًا، ولا هو سلفيّ أساسًا، وعمومًا ليس بذي تحيّز أو تجربة سابقين لهما علاقة بالإسلام السياسيّ. المجتمعات السوريّة متديّنة بدرجات متفاوتة، وبعض فئات الشباب متديّن، وله توجّهات إسلاميّة، على أيّ حال يتفّق باحثون على أنّ أوّل ظهور وتجمع سياسيّ الطابع لحشد من الكتائب الإسلاميّة والمتديّنة المتغايرة كان هو الإعلان، في اسطنبول، عن جبهة ثوّار سوريا يونيو 2012، أي بعد عام كامل من إعلان الضباط الأحرار، وبعد شهر من إعلان الهيكل الثالث ل "الجيش الحرّ"؛ وهو القيادة العسكرية المشتركة للثورة السورية يوليو 2012.

13

ما تمّ إيراده في المقالين 11 و12، في شأن تكتيكات المقاومة المسلّحة وتطوّرها مقابل عنف النظام ودرجاته، على أنّه مختصر ومقتضب، وعطفًا على الجزأين الثاني والثالث، وفي شأن شيوع اسم "الجيش الحرّ" ومجموعاته وعناوينه التنظيميّة البدئيّة بادئ ذي بدء، قبل ظهور الجماعات والمجموعات ذات الصبغة الإسلاميّة، أو الإسلاميّة الناهضة أو المستنهضة، أو التي رأسها وافدٌ أو خطابها، أو نسبة معتبرة من كوادرها، ظهورها كفاعل سياسيّ عسكريّ؛ أمورٌ بالغةُ الضرورة والحساسيّة حال مقاربة المقاومة المسلّحة، والشرعيّة والمشروعيّة الابتدائيّة والمؤسّسة، وتحرّي الحواضن الشعبيّة، ومعالجة النسق الذي يمكن البناء عليه، ليس لناحية تصوّر لون سياسيّ واحد للعمل المقاوم العنفيّ أو السلميّ، فهذا ممّا لا يتصوّر، ولكن لتفادي الانقسام، والتشظّي، المثير لصراعات، والمعوّق لحدوث إجماع معتبر يمّهد للبناء، والحالة الرثّة التعبانة ماثلة اليوم، في بنى وأوضاع العمل السياسيّ والعسكريّ.

نحن حيال التعريف بنسق مقاوم، فرع على النسق الصاعد مع الثورة، والذي تمّ بتره، وليس بمنظّمة، نسق كان يمكن بناء التنظيمات بموازاته لتجاوز الإنتقال، عبر لجم العوامل المحرّضة للانقسام، من العوامل السياسيّة والسيسيولوجيّة الكامنة في حالة ما قبل الثورة، والمتولدة من أثر ديناميّات الصراع.

حاز الجيش الحرّ، بوصفه عنوان المقاومة المسلّحة العريض الأوّل المتغصّن عن الثورة، وعن مجتمعاتها بلا معرفة به سابقة للثورة تقيّمه سلبًا أو إيجابًا على نحوٍ مولّدٍ لتحيّزات وخصومات وانقسامات، وباعتباره الوحيد لمدّة معتبرة من الزمن، والمهيمن لفترة طويلة نسبيًّا، لا بوصفه تنظيمًا ولا تنظيمات فحسب، الشرعيّة والمشروعيّة، مع قدرٍ من الإعتراف، والإعتراف ليس هو الرضا، فالجيش الحرّ معترف به من قبل أطراف خارجيّة، وليس مرضيًّا عنه كما يروّج جماعةٌ، كما أنّ الثورة ليس مرضيًّا عنها خارجيًّا؛ وهذا كلّه استنادًا إلى ضرورتيّ حماية المجتمعات وإدارة المناطق المنتفضة والخارجة عن ربقة السلطة القديمة التي تخسر السلطة والشرعيّة في آن، والذاهبة بالناس إلى حرب شرسة يظهر أنّها لا تبقي ولا تذر، وقبل ذلك لحرص الناس على حماية نسق سياسيّ آخذ بالتكوّن والنمو من بعد اندلاع ثورتهم، ثورة الكرامة.

منبع الشرعيّة للعنف المقاوم، كان الاحتياج للحماية، وقد قاوم وقاتل شبابُ الثورة عاملين في سلسلة من البنى المتغايرة والمتغيّرة تحت عنوان الجيش الحرّ، ولا يزالون، مع تطوّر بنى التنظيم.



14

وإذْ إنّ العامل الأوّل المولّد للانقسام هو غياب أدنى مقوّمات الحياة السياسيّة قبل الثورة، وطبيعة تنشؤ نويّات حمل السلاح العفويّة البؤريّة المتناثرة، والشرعيّة والتنظيميّة الصاعدة من القواعد، وطبيعة العلاقات بين الوحدات الاجتماعيّة، فإنّ العامل الأوّل المحايث كان "نجاح" نظام الأسد في تقطيع المناطق والمجتمعات واختراقها، وتوليد انفعالات مُشتِّتة ومضلّلة في صفوف الثوّار وكوادرهم غير الناضجة، وتصعيده للعنف بآلة عسكريّة جبّارة ومتوحشّة، ممّا أظهر أنّ المقاومة "الجيش الحرّ" عاجزة عن الحماية، وهذا بدا في صيف 2012، مع موجات نزوح وانتقال داخليّ كبيرة، مع استخدام سلاح ثقيل وشامل من مدفعيّة وصواريخ أرض أرض وجوّ أرض عشوائيًا قصديًّا ضدّ مواطني المناطق المنتفضة، بعد أنْ كانت قذائف الهاون أو الرشاشات الثقيلة والبنادق هي أدوات الإرهاب والقتل قبل ذلك عمومًا، وبسبب تفاوت كبير في القوّة بين أسلحة خفيفة وأسلحة ثقيلة ظهر "كما لو أنّ" المقاومة غير قادرة على الحماية أو إيقاف القتل، مع قدرتها على الصمود والتمترس إلى حدّ مذهل حين النظر لخلل موازين القوّة والردع، بمن فيها كتائب إسلاميّة أو ذات صبغة، وما تخلّله من فوضى في المناطق التي تتفرّغ من أي سلطة وسيادة، وتستباح من قبل جنود الأسد (تستباح على الطَّوَى)، واستغلال عصابات الأسد وعصابات "تتقنع بالمقاومة" وتسمى هي الأخرى ب "الجيش الحرّ"، والعصابات والسرّاق عمومًا؛ استغلالها هذه الأوضاع لارتكاب نقائص تتمثّل بالسطو غالبًا، وفي الفترة ذاتها كانت تظهر الكتائب والمجموعات والجماعات الإسلاميّة كفاعل سياسيّ، وعلى الأرض بشكل بسيط وربّما عفويّ كان يُقال أنّ هذه الكتائب أكثر عفّة ونزاهة وفاعليّة مقابل مسمّى واسع هو "الجيش الحرّ"، لا مقارنةً بكتائب محليّة بعينها اشتهرت بالنقائص، وفي الفضاء العموميّ بدأت أولى حالات تجمّعهم "الكتائب الإسلاميّة" في "جبهات"، وهذا هو العامل الثاني المولّد للانقسام.

الشرعيّة تزيد وتنقص، والمشروعيّة كذلك، وفي حال ثورة وانتقال تتغير بسرعة وبحدّة. فاعلون مختلفون تنازعوا مصادر الشرعيّة البدئيّة، وتنافسوا على الأصول البشريّة والماديّة، ما فتت الشرعيّة الكليّة، وبدّد الموارد، وهذا عائدٌ للافتقار للفطنة السياسيّة ولجملة عوامل فكريّة وسيسيولجيّة واقتصاديّة، بنيويّة ووظيفيّة، وعلاقات السلطة، حالت متظافرةً دون العمل ضمن النسق الاوّل والجامع

في المحصلّة، صار فريقٌ من الناس، لا يمكن تقدير نسبته، وأعني من أوساط الثورة، يتحدّث أنّ "الجيش الحرّ" أخطأ باختياره التمترس وخوض المعارك الضارية في أحياء ومناطق، وهذا يمكن تفهمّه إلى حدّ ما، مع تذكّر أنّ النظام ارتكب منذ البداية مجازر ضدّ بنى أهليّة مسالمة، وأطفال ونساء، وأنّ مشروعيّة المقاومة المسلّحة كانت أساسًا الحماية، حماية أحياء ومناطق، وليس القضاء على الجيش والمخابرات وإسقاط النظام. ومع خسارة مجتمعات كاملة لمناطقها ولبيوتها ومعايشها، ومع ما يطفو من أخبار عن حالات النهب في الفوضى، من حقائق ومن دعاية، كان يرتبط ذلك تلقائيًّا في أذهان الناس ب "الجيش الحرّ". وفي مرحلة لاحقة صار الأمرُ إلى تجريم هذا الجيش من مبدأ فاسدٍ وهو: "ما كان النظام ليرتكب جرائمه لولا الجيش الحرّ"، ليصار في النهاية إلى لوم الثورة، وكأنّ الثورة والجيش الحرّ بِنى مستوردة جاهزة تفعل ما تفعل، أو أنّها كانت موجودة قبل ربيع 2011.

15

بوضوح، نعم، كان ثمّة مجموعات أكثر نزاهة وأوضح فاعليّة في الحماية والإدارة من أخرى، ومنها "إسلامية" من حيث العنوان، ومنها من الجيش الحرّ، والكلام عن فترة ضيّقة، وكان يوجد بالمقابل مجرّد "عصابات"، ودعاية الأسد والثورة المضادّة، لكنّ هذا لا علاقة له بفرز جيش حرّ وغير جيش حرّ، طالما أنّ الجيش الحرّ ليس بنية سياسيّة أو عسكريّة أو فكريّة قائمة، وطالما أنّ مئات المجموعات المسلّحة التي كانت ولا زالت تتسمّى بهذا الاسم، وصارت تنتظم تحته، كانت من شباب الثورة، ونزيهة ومقاومة ومضحيّة، حيث لم تخلُ منطقة من وحدة مقاتلة من أبنائها تقاتل تحت هذا الاسم وتقاوم، وهذا مستمرّ حتى الآن، وهي من مجتمعاتها بمكان عجزت في حالات كثيرة جدًّا فرض أي درجة من الرقابة والسلطة لإدارة مناطقها، وهذا خطأ على أيّ حال، وذلك بسبب عدم "رغبتها" في ظلم أحد أو الدخول في صراعات مع "الناس" أو الاشتباك معهم، ولحرصها على مقاتلة ومقاومة الأسد ونظامه كأولويّة، وهذا الربط بين فقدان الفاعليّة وقلّة النزاهة، قد تسبّب، مع ظهور الفاعلين الإسلاميّين كسياسيّين، ولأسباب أخرى تتعلق بجودة التمويل والتنظيم، إلى انزياح المقاتلين أنفسهم من تحت



راية الجيش الحرّ إلى رايات أخرى، فيما كان التصوّر الواهم، يفرز حتى على أسس طبقيّة وفئويّة وجهويّة، ومع الانقسام في مسارين، محاولات هيكلة الجيش الحرّ المتكررة والناكسة في "مجالس عسكريّة"، ومحاولات تجمّع الإسلاميّين المتكررة والناكسة في "جبهات".

إحدى مصادر الشرعيّة للجيش الحرّ هو كون كوادره من شباب الثورة، ويعبرون عن المكوّن الهوياتيّ الأبرز والأوسع لسوريا، وعن النسق المقاوم الأوّل وتنظيماته، وإنكار ذلك، خطأ أو خبث، هو عامل انقسام وتنازع وطريق سريعة للفشل.

كان المقاتلون يتنقلّون، ببساطة بين المجموعات والجماعات، أو إنّ المنخرطين الجدد في المقاومة المسلّحة يتخيّرون، أو إنّ بعضهم يتدينون أكثر. المقاتلون هم هم، لا يأتي أحدٌ من فصيلة أخرى مثل الملائكة، ولكنّ الفرز عند جماعات وأفراد ظلّ هو هو، بين جيش حرّ ونظائره، جيش حرّ قاصر وفاسد، ونظائر أنقياء ظاهرون وفعّالون، وهو فرز لا معنى له البتّة، وأحيانًا خبيث النوايا كما فصلنّاه في الجزء الأوّل من حيث إنكار الجيش الحرّ وجودًا أو فاعليّةً أو طبيعةً. هذا يضاف إلى الخلط بين حالات الفساد والفوضى المبثوثة المعزولة الكثيرة وترافقها مع سوء فهم وممارسة السلطة وقصور التدبير العام في الفراغ الحاصل من قبل الأفراد وتجمعاتهم من جهة، وسوء استغلال السلطة والسلاح أو سلطة السلاح وشرعيّته من جهة ثانية، وهذا الأخير قيل من قبل أطراف وأفراد مختلفين بحقّ أطراف وأفراد مختلفين، أي لم يقتصر على من ينتسب إلى الجيش الحرّ، وحريٌّ بنا التفكير بأنّ سوء استغلال السلطة والسلاح أفدح أثرًا وأوسع حين يقع من قبل تنظيمات وجماعات أقوى وأشدّ تماسكًا وذات ايديولوجيا تتصرّف كسلطة، أي حين يكون من يفعل ممأسسًا أو وعيه بنفسه كمؤسسة أو تنظيم، والجيش الحرّ لم يكن كذلك على أي حال؛ وما سبق تفصيله هو حالة، وهي العامل الثالث والأشدّ وخامةً المولّد للانقسام.

16

لاجرم، أنّ فشل القادة الأوائل، من ناحية المقاومة المسلّحة ككلّ، في الانتظام وترسيخ شرعيّة بنيويّة، ما يعني القدرة والكفاءة على الحماية والإدارة ممثلةً بمؤسّسات جامعة، وتوليد الإعتقاد لدى فئات واسعة ومتغايرة من الشعب السوريّ بذلك وبمشروع سياسيّ، يحصل على الرضا متعدد المصادر، أو ينتزع الإعتراف؛ هو سبب بارز في الأزمات التي اعترت الحالة السوريّة داخليًّا لاحقًا، من بقاء نظام الأسد حتى العام الخامس للثورة، ومن ظهور تنظيم الدولة ومشابهاته، ومن ظهور مجموعات وجماعات الفساد، ومن الفتن والإقتتال، ومن "تغلّب" التنظيمات الأقوى تنظيمًا، ومن الانقسامات بين الوحدات الإجتماعيّة وخلالها، حتى حين النظر إلى مجتمعات الثورة عينها، أو إلى "السنّة العرب" لو سمحت لنفسي اعتبارهم "طائفة سياسيّة".

فاعلون مختلفون مناهضين للنظام القديم، اعتمدوا في شرعيّتهم، على نحوٍ شبه حصريّ، على لا_شرعيّة هذا النظام، ولم يسعوا إلى توفير وترسيخ مصادر شرعيّة أخرى، ممّا وسّع لأطراف لا_شرعيّة لها للظهور لأنّها أقوى، وهذا أضعف الشعبيّة وضيّع القضيّة

ومن ناحية "الجيش الحرّ" بوصفه الحائز على الشرعيّة والمشروعيّة أوّلًا، والمستمر كذلك في الخلفيّة العامّة والعريضة حتى اليوم نظرًا لكلّ ما فصلّناه في الأجزاء السابقة من حيث قبوله من قبل شرائح أوسع من السوريين في أوساط الثورة، وكذلك عدم رفضه أصولًا من قبل الأغلبية الساحقة من الفصائل الثوريّة الإسلاميّة محليّة النشأة والخطاب والتي تتقاطع معه في البنى والأصول الاجتماعيّة وديناميّات التكوّن؛ من ناحيته ظهر أنّ عدم قدرة القادة في الخارج وفي الميدان لسوء ما كان يحدث بينهم، أو لا يحدث، على هذا التأسيس؛ كان هو العامل البدئي لقصور المؤسّساتيّة والتنظيميّة. وسيأتي من يختارون العناوين الإسلاميّة للجهاد والمقاومة، من التيارات الإسلاميّة أو فئات الأوضح تديّنًا، مع تداخله بطبائع الأصول الاجتماعيّة لهم، لا ليقتنصوا الفرصة ويغتنموا هذه الشرعيّة والمشروعيّة ليبنوا عليها أو حولها، وتحت عنوانها الأبرز "الجيش الحرّ"، وليبنوا التنظيمات والمشاريع الجامعة، لإسقاط النظام قبل أيّ شيء، بل ليعملوا لوحدهم كمتمايزين بشكل مواز وهو الأغلب، أو ليعمل أفراد وجماعات وتنظيمات أعمالًا وليطرحوا طروحات تدفع الفصائل ليصطدموا بعضهم



ببعض، والناس ليختلفوا بينهم، وهم في حالة حرب وجود، وليبتلوهم بمعالجة مفاهيم مجرّدة إشكالاتها كامنة فيها، كالحكم والحاكميّة والدولة والمنهج، بدل توليف مصطلحات وأنساق الإتفاق ما أمكن؛ وهو العامل الثالث المحايث المولّد للانقسام، والذي لا مبرّر له البتّة.

ما سبق توصيفه تداخل على نحوٍ شديد التعقيد مع "سياسات" داعمين رسميّين وغير رسميّين كانت تقدح النزعات الأولى أو تغذيها وتعززها، وتفعل عن سوء فهم وخرق تصرّف أو خبث نوايا واعتلال سياسات، وعلى خلفيّة انقسامات وتعقيدات وصراعات تعتري عموم الحالة العربيّة والإسلاميّة الرسميّة والشعبيّة قبل الثورات وبعدها، وعن تداخل هذه الأخيرة بالمشاريع والتدخلّات الدوليّة القائمة والناشئة في المنطقة والإقليم والتي لا تفعل بالضرورة عبر النظام الرسميّ فقط؛ وهذا هو العامل الرابع المولّد للانقسام، وكل ذلك حدث ويحدث والمجتمع السوريّ يخرج من سبات عميق وبعيد حاجبٍ عن النقاش السياسيّ والفكريّ أحدثه نظام الأسد، ويخوض ثورته وصراعه ضد هذا النظام عديم الأخلاق المميت، ويذهب في حرب بلا رحمة يشنّها نظام الأسد وحلفه.

الباب الخامس: في حركات المقاومة المسلّحة؛ والجيش الحرّ

إنّ العلّة المعندّة على محاولات العلاج، والتي أصابت البنى السياسيّة والعسكريّة الأوليّة، هي ضعف التنظيم وغياب الهيكليّة، وما ينجم عن ذلك من الفوضى والتنازع، والانقسام والتشظيّ والتصارع، والعجز الإداريّ وانتشار الفساد، وتفشي الإختراق والنفوذ والتدّخل الخارجيّ، وتقنيع المشاريع المخموجة والخبيثة، والحسم من مستوى الشعبيّة والمقبوليّة. بالمحصلة نحن نتحدّث عن الفشل الداخليّ والقابلية للاقتتال، والضعف الخارجيّ والقابليّة للاستتباع، والأخطر فقدان الشرعيّة والمشروعيّة حال الإنتقال أو التحوّل أو الثورة. وإنّ ذلك يجري على النتائج والمحصلاّت الكليّة، وليس حال النظر إلى جماعة أو بنية واحدة تظنّ بسلامة نفسها وصوابيّتها، المؤقتّة، على جزء من الأرض. سيحاول قادة عسكريّون مرارًا هيكلة الجيش الحرّ أو تنظيم بناه "المجالس"، ولا ينجحون، كما أنّ تلك الفصائل التي لا تتسمّى بالجيش الحرّ، الإسلاميّة اسمًا أو صفةً أو خلّةً، أو المتديّن نسبة كبيرة من كوادرها؛ ستحاول لاحقًا وفي مسار آخر الانتظام "الجبهات"، ولا تنجح. نحن ومنذ البداية حيال مسارين، وهذا عامل منّزف للشرعيّة والفاعليّة، وضمن المسارين ثمّة عوامل متماثلة، وبين المسارين ثمّة تنافس وتنازع، وتعاون وتنسيق. وستصير الأمور إلى تحالفات هشّة غير متجانسة مناطقيّة موضوعيّة ظرفيّة، محفزّها ضرورة التنسيق العسكريّ ضدّ العدوّ القويّ العاتي، أوأحلاف وائتلافات هشّة كثيرة، واندماجات تامّة قليلة ومحصورة الأثر، تحدث بين البنى الأكثر تجانسًا، أو الآخذة بتبيئة خطاباتها ومسالكها لتتجانس، أو إنشاء بنى بسيطة إداريّة خدميّة وقضائيّة للمناطق الخارجة عن سلطة النظام القديم. لكنْ حتى تحرير هذا المقال لم نصل إلى جسد أو واجهة سياسيّة عسكرية واحدة، أو بنى معقدّة نوعًا ما، يرسي الشرعيّة البنيويّة، رغم أنّ المحاولات والادعاءات وافرة.

17

بإعلانه إنشقاقه وتشكيله حركة الضبّاط الأحرار، سجّل المقدّم حسين الهرموش سابقةً تاريخيّة، وحتى لو افترضنا أنّ هذه الخطوة لم تكنْ بالكامل سياسيّة الدافع والهدف، وإنّما كتعبير عن موقف أخلاقيّ ليس مستغربًا في سياق ما بيّنته، ومع حقيقة أنّه كما أسلفتُ لا يعبر عن تمرّد معتبر داخل الجيش، بل عن حالة تقشّر ونزيف؛ فإنّ هذه الحركة تبقى سياسيّة المضمون على نحوٍ بارز. فالانشقاق يأتي بعد ما يزيد عن أربعة عقود من إحكام الأسد قبضته الحديديّة على الجيش وإرهابه للمجتمع السوريّ. الهرموش لم يهرب أو يغادر، لقد أعلن وبيّن وأسّس ونفّذ، المقدّم الهرموش، المولود في قرية أبلين 1972 بمنطقة جبل الزاوية في محافظة إدلب السوريَّة، قالَ: "أنا المقدّم حسين الهرموش من ملاك الفرقة 11، أعلن إنشاقي عن الجيش وانضمامي إلى شباب سوريا مع عدد من عناصر الجيش(...)، ومهمّتنا حماية المتظاهرين العزّل المطالبين بالحريّة والديمقراطيّة، تتلخص أسباب انشقاقنا بما يلي: القتل الجماعي للمدنيّين العزل، وتوريط ضباط وصف ضباط الجيش العربيّ السوري بمداهمة المدن والقرى الامنة، (...)، وقتل الاطفال والنساء والشيوخ والمقابر والمجازر الجماعية،



وخاصة مجزرة جسر الشغور 2011/6/4، (...)، سوريا باقية وبشار راحل، سوريا حرّة وستبقى حرّة"، فيديو صوت وصورة بثّ 9 يونيو 2011، وتبعه عدّة بيانات، ثمّ الإعلان عن تشكيل **حركة الضباط الأحرار** بتاريخ 24 من الشهر ذاته، وباسمها، ومقابلات على الهواء للمقدّم الهرموش مع قنوات فضائيّة معروفة.

على امتداد السنوات الماضيّة جرت عدّة محاولات هيكلة وإعادة هيكلة لحركة المقاومة، وهذه المحاولات تجري على شكل تأسيس مجالس عسكريّة، دون أنْ تؤثر على انتظام الفصائل والمجموعات على الأرض، إلّا على هيئة تحالفات اسميّة، جبهات. كما إنّها تتأثر بشدّة بسياسات الدعم والتدخل، وبتنافس القيادات البعيدة عن العمل الميدانيّ ــ أو التي في الخارج ــ على التصدّر.

بعد انشقاق العقيد رياض الأسعد لم يكن له "ليعمل تحت إمرة الهرموش الأدنى رتبةً"؛ أعلن من تركيا في 29 يوليو 2011 عن تشكيل **الجيش السوريّ الحرّ** والذي نظر له كتشكيل يتجاوز بوصفه التنظيميّ حركة الضباط الأحرار، ومع استمرار الانشقاقات وتوسّع حركة التسلّح على الأرض، وشعور القيادات في الخارج، وفي الداخل، بضعف سيطرتها على الحركات المسلّحة، وفي أجواء التنافس والتعجل للظهور ـــ بسبب توّهم قرب سقوط النظام ـــ؛ ظهرت الحاجة لتشكيل إطار تنظيميّ يمارس قدرًا أكبر من الضبط، ويواكب جريان الأحداث السياسيّة العسكريّة السريع ويحاول تجاوز فوضى القيادة والخطاب؛ فكان **المجلس العسكريّ المؤقت** بتاريخ 14 تشرين الثاني 2011، والذي وصف في بيانه التأسيسيّ بأنّه مجلسٌ عسكريٌّ "في" الجيش الحرّ. ويُلاحظ من أعضاءه قيامه على تراتبيّة عسكريّة وغياب "للمتسلحين" من المدنيّين، وتمّ تحديد أهدافه مرّة أخرى بحماية الحركة الثوريّة السلميّة، وقيل إنّ دوره سينتهي فور انتخاب حكومة ديمقراطيّة للجمهوريّة. وقدّر الأسعد تعداده وقتئذ بخمسة عشر ألفًا.

تقريبًا للأسباب ذاتها، تم الإعلان لاحقًا عن تشكيل **المجلس العسكري الثوريّ الأعلى للجيش السوري الحر**، إذ شكلّ انشقاق العميد الركن مصطفى الشيخ بتاريخ 16 كانون الأوّل/ديسمبر 2011 اختبارًا لمدى تماسك المجلس السابق، ومدى احترامه للقواعد العسكريّة بوصف التراتبيّة هي سلطة منفصلة عن الشخصيّات والأشخاص، وفي واقع الأمر لم يعترف الاسعد بالمجلس الجديد، ولم ينضم الشيخ إلى المجلس القديم، وصدر عن الأسعد قوله بأنّ الشيخ لا يمثل إلّا نفسه وهو لا ينتمي إلى الجيش الحرّ. كما نظر لتشكيل الشيخ بأنّه قليل العدد وبأنّه اسميّ فقط، فاقد للقدرات التنظيميّة والإداريّة.

سعت شخصيّات لدى الرجلين للوصول إلى اتفاق، "استجابةً للتحديّات والتآمر" الداخليّ والخارجيّ على الثورة، وفي 23 فبراير/شباط 2012 أُعلن عن **مجلس عسكريّ أعلى** يقوده الشيخ، وتحته خمس جبهات وهي: حمص وريفها، حماة وريفها، إدلب وريفها، ريف دمشق، دير الزور وريفها. ومرّة أخرى الهيكليّة عسكريّة تمامًا، لا فيها مسلحيّن مدنيّين، ولا فيها مدنيّين غير مسلحين.

في هذه الفترة ظهر خلافٌ متوقّع، وانتشر على وسائل الإعلام، بين "الداخل" و "الخارج" العسكريّ، وذلك حيال مبادرة كوفي عنان حيث صرّح قاسم سعد الدين الناطق الرسميّ باسم القيادة العسكريّة للجيش الحرّ في الداخل بأنّ الذي يقود العمليّات على الأرض هو المخوّل باتخاذ القرارات، وكان قرار الداخل الرفض.

ثمّ أُعلن **عن القيادة العسكرية المشتركة للثورة السوريّة**، تموز /يوليو 2012، ثمّ **الجيش الوطني السوري**، بعد مفاوضات جرت بتاريخ 28و 29 آب/أغسطس 2012، بعد مبادرة الرتبة العسكريّة الأعلى المنشقّة المتمثلة في شخص اللواء محمد حسين الحاج علي. بعد ذلك بفترة قصيرة أعلن عن **القيادة المشتركة للمجالس العسكريّة**، والذي دعم بوضوح من المجلس الوطنيّ السوريّ وهو الهيئة المعارضة الأوسع وقتئذ والتي تشكلت بهدف قيادة الحركة الثوريّة، أو تمثيلها، كما أعلنت شخصيّات عديدة مباركتها للقيادة، منهم الشيخ الصياصنة. وخلال هذه الفترة حدث تنسيق معتبر واصطفاف جيد، بشكل موازٍ ومتناغم مع صعود الحركات الإسلاميّة أو ذات الصبغة المتديّنة، ما أدى مع توسع حركة الانشقاق والتسلح إلى تمدد وتوسع على الأرض.

لقد كان غياب الحركات ذات الطابع المتديّن، والإسلاميّة، عن القيادة المشتركة، وغياب شخصيّات عسكريّة منشقّة مهمّة؛ خطأ فادحًا سوف يؤسس لاستمرار انشقاقات المجالس وتشققاتها، لا سيما والقيادة حضيت بدعم سياسيّ. وكما أسلفت فإنّ الحركات المتدينة



والإسلاميّة كانت تسير بخط موازٍ ليس بالضرورة تصادميّ، لكنه يؤسس للتصادم اللاحق. يومها أعلن الرائد النعيميّ بأنّ 80 % من الحركة المسلحة على الأرض تتبع القيادة، إلّا أنيّ اشكك بهذه النسبة، وبطبيعة التبعيّة.

في أنطاليا التركيّة كانون الاول/ديسمبر 2012 جرى الإعلان عن المظلّة العسكريّة الأوسع ــ نظريًّا ـــ؛ **وهي مجلس القيادة العسكرية العليا المشتركة**. 261 ممثلًا عن قوى الثورة والمقاومة المسلّحة "الناشطة فعليًّا" على الأرض تحت صفة " هيئة القوى الثورية"، و"انتخب" عنهم 30شخصًا بمعدل ستة أشخاص عن كل جهة من الجهات القتالية الخمس(الشمالية، الساحلية، الوسطى، الجنوبية، الشرقية)، وكان من بين هؤلاء 22 ضابطًا و 29 مدنيًا من المقاومة المسلّحة، و"انتخب" العميد **سليم إدريس رئيسًا لهيئة الأركان في الجيش السوري الحرّ**. وجدير بالذكر أنّ هذه القيادة تشكلت بعد الإعلان عن الائتلاف الوطنيّ لقوى الثورة والمعارضة بشهر تقريبًا، وأنّه لم يستوعب الحركات الإسلاميّة ولا جميع المتدينة الطابع. حيث كانت جبهة تحرير سوريا المعلن عنها سبتمبر 2012 تمثل مظلة لبعض هذه الحركات، كما إنّ الجبهة الإسلاميّة السوريّة الأولى تشكلت بعد الإعلان عن مجلس القيادة هذا، وذلك بتاريخ 2012/12/21، وضمت كتائب أحرار الشام وآخرين.

استمرّت الأمور على هذا النحو، بين مجلس ينحل ومجلس يتشكل، وانفصال بين خطيّن متديّن وإسلاميّ وآخر ثوريّ، وبين انفصال نسبيّ معتبر بين قيادات في الداخل وقيادات في الخارج، وبين الجهات، وبين العمل السياسيّ والعمل العسكريّ. ومن آخر تلك المحاولات كانت مبادرة **مجلس قيادة الثورة**؛ وهو ميثاق يهدف لتنظيم العمل الثوريّ مع تلازم المسارات السياسيّة والعسكريّة والمدنيّة، ووقّع عليها 90 فصيلًا صغيرًا وكبيرًا، وانتخبت القاضي قيس الشيخ رئيسًا له، ودعي إلى توسيع المجلس ولتفويضه ليشمل الجهات الشماليّة والجنوبيّة والوسطى، فكان إعلان المبادرة وتلاوة الميثاق، وعقد مؤتمر صحفيّ لإعلان قيام المجلس. وقد ظلّ دور هذا المجلس ضعيفًا فعليًّا ورمزيًّا، لا سيما بعد تفكك فصائل مسلحة موقعة عليه. وكان أبرز نشاط له هو اجتماع الريحانيّة والذي عمل فيه مع هيئة الأركان المحلولة من قبل الائتلاف السوري المعارض، عمل على **إعادة هيكلة مجلس القيادة العسكريّة** في يوليو 2015، وتم الإعلان ثانيةً أو ثالثةً عن **مجلس قيادة عسكريّة عليا للجيش الحر** في أواخر يوليو 2015، مجلس الثلاثين، والذي قال عن نفسه أنّه بعيد عن الائتلاف. ومرّة أخرى رفضته فصائل مسلّحة بدورها مثل أحرار الشام وجيش الاسلام وحركة الزنكي رغم أنّ بعضها ممثل في ـ أو موقع على ـ ميثاق مجلس قيادة الثورة، كما رفضه الائتلاف السوريّ المعارض بدوره. ويعكس ذلك طبيعة التجاذبات غير الهاجعة والانقسامات العميقة بين الفصائل المسلحة من جهة، وبين مكونات المعارضة من جهة أخرى، وبين الجهتين.

كان لا بد من العرض السابق لمناسبة السياق، ويمكن التوسع فيه من خلال مراجعة أبحاث منشورة عن تسلسل قيام هذه التشكيلات، متضمنّة توثيق البيانات وعرض الهيكليّات والأسماء.

18

ويمكن من خلال ما سبق، ومن استعراض تصريحات الناطقين الرسميّين والمتحدثين باسم تلك التشكيلات والفصائل، وممّا كان ولا زال يتداول في النقاشات حول العمل العسكريّ؛ اختصار عوامل التشرذم فيما يلي:

- طبيعة نشأة المقاومة المسلحة، متعدد البؤر زمانًا ومكانًا.
- طبيعة الشرعيّة الصاعدة من القواعد، وصفة المقاتل الفرد المتمثلة في نزعته إلى التمرد المطلق، وذلك من بعد الثورة، ومن بعد حرب الإبادة أكثر.
- افتقار القادمين الجدد عمومًا، والعسكريّين خصوصًا؛ إلى المعرفة النظريّة والخبرة العمليّة لإدارة الشأن العام سياسيًّا.
- ظهور التمايزات الجهويّة والفئويّة والإثنيّة، ومما غذاها نجاح النظام في تقطيع أوصال البلد، ومناطق الثورة.
- تمادي الخلافات الفكريّة والنظريّة والسياسيّة فيما يتعلق بالثورة والمقاومة، والعنف واللاعنف، والمدنيّ والعسكريّ، والدينيّ والعلمانيّ. وكان هذا يتظافر مع ذلك السابق على نحوٍ أغلبه مفتعل وتوظيفيّ.



- استقرار القيادة العسكريّة والسياسيّة في دول الجوار، وإنْ كان ذلك بداية نتيجة لسيطرة النظام على كامل الأراضي، ولاحقًا قدرته على استهداف أيّ بنى ناشئة؛ واضطرار الشخصيات المعروفة للبحث عن ملجأ آمن، إلّا إنّه أسس لشقاق بين داخل وخارج.
- افتراق بين المقاومة التي أساسها العسكريّون المنشقّون، والتي أساسها المتسلحون من الثوّار، حيث مُثلّت الأولى على نحوٍ شبه حصريّ في جلّ المجالس المتتالية، وهنا بصرف النظر عن الإسلاميّ والمتديّن، وهذا تظافر مع فرز داخل وخارج، ومع نظرة متشكّكة إلى القادمين من صفوف النظام والجيش تحديدًا.
- ليس قليلًا بالمرّة اختراق النظام للثورة، وللعملين السياسيّ والعسكريّ. هذا إضافة لنجاحه في إبادة شروط العمل السياسيّ قبل الثورة وبعدها، وإبادة ظروف إقامة أيّة مؤسسات في مناطق الثورة عبر التدمير الممنهج لكلّ المرافق، بما فيها مشافي ومستوصفات، وحتى مشافي الأطفال والحواضن لم تسلم منه.
- مثلّ التدخل الخارجيّ عاملًا خطيرًا، وهو المستفيد أولًا من طبيعة الحروب الحديثة وحاجتها للتسليح والتذخير والتمويل المهول والذي لا تنهض به مجتمعات وجماعات فقيرة حال انتفاضتها وثورتها ونوء مقاومتها، وثانيًا من طبيعة الصراعات والتحيّزات والانشقاقات في المشرق العربيّ عمومًا، وفي سوريا خصوصًا، قبل الثور وخلالها، وثالثًا من ضعف الخبرة السياسيّة والعسكريّة لدى القادمين والفاعلين الجدد. ويمكن ضرب عشرات الأمثلة الموثقة، وعن نشوء محور أردنيّ، ومحور سعوديّ، ومحور قطريّ –تركيّ، ومحور أمريكيّ –غربيّ، ومؤخرًا محور روسيّ، وأعني محور روسيّ يخترق، أو يحاول إختراق مناهضي الأسد، وليس فقط يدعم الأسد. وكانت هذا التدخلات تضر بالحركة المسلحة بطرق شتّى، قصدًا وعرضًا، وأبرز هذه الطرق هو الدفع المتكرر باتجاه تأسيس تشكيلات جديدة تتوافق مع مزاج هذا الطرف أو ذاك، ومن ثمّ تجاوز هذه التشكيلات عبر دعم مباشر لقادة على الارض تظهر فاعليتهم منفصلة عن القيادة الاسميّة، وذلك كلّه على خلفيّة الفرز الذاتيّ والفرز الغيريّ، المفتعل غالبًا والحقيقيّ نادرًا، بين إسلاميّ ومتديّن وعلمانيّ، وأعني هنا على الأرض من المقاتلين، وفي ضوء ما يعرض من شروط سياسيّة تتعلق بشكل الدولة وطبيعة علاقتها مع الأطراف الداخليّة ـ الأقليّات والمرأة ـــ، والاطراف الخارجيّة ـــ اسرائيل والغرب ـــ؛ وهي شروط تفرض على الفاعلين، من ساسة وعسكر، بالتفصيل في الغرف المغلقة وعل نحو مجحف وابتزازي، ولا تفرض لقاء عدم الدعم أو تقليله فقط، بل لقاء الحصار والعزل، الكليّ للثورة والمقاومة، أو الجزئيّ عبر حصار وعزل هذا القائد أو ذاك التشكيل، أو هذه العمليّة وتلك الجبهة.
- يبقى العامل الذاتيّ، الأخطر والأبرز، في تفرّق وتشقق الحراك المسلّح الثوريّ والمقاوم، والذي فصلّت فيه في المقالات السابقة، هو **ظهور الإسلاميّين، لا كتغاير سياسيّ فكريّ داخل الثورة، بل ظهورهم كمرجعيّة منافسة لمرجعيّة الثورة، تسعى إلى تقويضها أو إلغائها أو استتباعها أو توظيفها**. وهنا الحديث ليس عن الحركات والجماعات والافراد المتدينين، أو الذين طابعهم إسلاميّ، عمومًا. وإنّما عن الحركات والفصائل الإسلاميّة الجهاديّة والأقرب إليها. وإنْ كانت تلك المتدينة والإسلاميّة الطابع لعبت دورًا "سالبًا" لا يستهان به في الشقاق النظريّ العمليّ، وذلك بسبب جملة معقدّة من العوامل الاجتماعيّة والاقتصاديّة والفكرية، والمتأثرة أساسًا بما يسمّى في أوساط الحراك المسلّح بحالة المزاودة "الجهادويّة"، المزاودة كتظاهر لآفة لتنافس على الموارد والمصادر، البشريّة والماليّة، وهي الحاجة التي كانت تفرضها حرب قاسية وطويلة.

19

تكاملت **الحركة الأولى من المقاومة المسلحة** من سلاسل من ردود أفعال المجتمعات الثائرة المحتاجة للحماية أمام سلطة عائلة مجرمة. كان هدف هذه الحركة التلقائيّ الضمنيّ هو العمل على خلق مناطق أمنة كأمر واقع، DE FACTO SAFE-ZONE، وذلك عبر شن هجمات غزيرة ترادفيّة أو متوازيّة في منطقة واحدة، وعبر التمترس في الأحياء الأكثر والأسدّ استهدافًا حيث لزم الأمر. ولم يكن غير ذلك ممكنا، من بعد ما قلّبنا الأمور.

حماية المظاهرات والحراك السلميّ، والذي أُعلن عنه مرارًا وتكرارًا وصراحةً في بيانات المنشقين والمتسلحين والمجالس، لم تكن شعارًا زائفًا، لأن نظام الأسد لم يستهدف المظاهرات بعمليات قمع، بل استهدف الأحياء والمجتمعات الحاضنة والمنتفضة بعمليات انتقام وإذلال



وتنكيل، ومجازر واعتقال عشوائي. وفي المرحلة الأولى، لم يكن من بدّ في أكثر المناطق من التمترس في الأحياء، لأن النظام ينتقم من الأحياء التي خرجت منها الثورة بكل الأحوال؛ حتى لو لم يتواجد فيها ثوّار أو مقاومة.

مع الوقت تكونت، بجهود الجيش الحر تحديدًا، لأن الجهاديّة لم تكن قد ظهرت في بدايات الحركة الأولى، ثم لمّا ظهرت، في وقت متأخر من هذه الحركة؛ كانت طريقتها البدائيّة استهداف مقار الأمن والجيش المجاورة للأحياء الخارجة عن السلطة بالتفخيخ والانغماس، وكانت أعداد مجموعاتها قليلة مطلقًا ونسبيًّا، وإنْ كانت عمليّاتها نوعيّة إلّا أنّها ما كانت لتحتفظ بقطاعات ولا لتحرر أخرى نظرًا لطبيعتها وقلّتها، وما كان لها أنْ تتحرك لولا هذه المناطق الآمنة. ممّا هو جليّ أنّ هذه المناطق الآمنة تكونت كنتيجة "لحرب العصابات" من شن هجمات على الأرتال الأمنية والعسكريّة المتجهة لأهدافها من مناطق التظاهر والثورة، وقطع الطرقات، وصدّ **فرق الموت** على مداخل الأحياء والبلدات والمناطق. وليس كنتيجة "معارك ضارية" بالمعنى الحرفي، ولا كاستهداف مباشر لمراكز السيطرة العسكريّة والأمنيّة. وكان هذا العمل يتمّ بدايةً بأسلحة خفيفة، بنادق الصيد وعلب الديناميت والكلاشينكوف، وبالتظافر مع المقاومة السلميّة.

ومع تواتر حركة الانشقاق وتوفر الأسلحة الخفيفة، والمتوسطة على شحّها في تلك المرحلة، تكونت مناطق، ريفية، آمنة نسبيّاً ذات تجاور مع مراكز أو ضواحي مدن منتفضة، في حوران، دير الزور، شمال حمص وجنوب غربها، جبل الزاوية، جسر الشغور وشمالها حتى امتداد جبل الأكراد مع الحدود التركيّة، وادي بردى والزبداني. وما كان لمثل هذه المقاومة أن تتكون لولا الحركة الثورية الواسعة والعميقة والجذرية، وتمرد مجتمعات كبيرة ومناطق آهلة على سلطة عائلة الأسد، وخروجها عنها جزئيًّا، وهي الحركة الأولى من المقاومة "السلمية".

إنّ الحركة الأولى امتدّت منذ انشقاق الهرموش، يونيو 2011، وحتى شنّ جيش النظام كبرى عمليّاته بالأسلحة الثقيلة في ربيع 2012، حيث تمكّن من دخول حي بابا عمرو في حمص على أنقاضه، ومن ثمّ اقتحام الزبداني بعد حصار دام أسابيع. ويمكن اختصار السمات العامّة لهذه المرحلة بما يلي:

- سيطرة الحراك السلميّ على المشهد العام، رغبةً وقناعةً بجدوى الحراك الثوريّ السلميّ، رغم طبيعة وشدّة عنف النظام، وهذه الرغبة والقناعة كانت عامّة ومعتبرة.
- هيمنة حركة الانشقاق على المشهد المسلّح، عبر وسائل الإعلام، ومن خلال تمثل العسكريّين المنشقين في المجالس العسكريّة.
- سلاسل عمليّات مناطقيّة تقوم بها مجموعات صغيرة، وأحيانًا مجموعة واحدة، من منشقين أو متسلحين، تستهدف الأرتال الامنيّة والعسكريّة، وتأخذ أحيانًا طابعًا بسيطًا وعفويًّا، كما يحدث حين يشن النظام مداهمة ليليّة وتقوم مجموعة من الشباب مع أحد المنشقين بالتصدي لهم، ولكن مع تصاعد حركة الانشقاق والتسلّح في مناطق معيّنة، توسعت العمليّات.
- سيطرة خطاب "وطنيّ" مهتم بسوريا وشعبها، ومتفرع عن الثورة، مفرداته عامّة تدور حول حماية المتظاهرين والثوّار لتحقيق مطالبهم، ومن ثمّ في وقت متأخر لمساعدتهم على "إسقاط النظام".
- سيولة التشكيلات العسكريّة، والتي تأخذ طابع التفرعات المناطقيّة أفقيّة التكوين، وليس الهرميّة، حيث يكون على رأس كلّ تفرع شخصيّة ثقلها منها وليس من موقعها أو وظيفتها، وحيث تأخذ التجمعات هيئة التآزر والتنسيق والتناصر لا الانتظام والتنظيم. وهذا امتدّ عبر الحركات الثانية والثالثة، وحتى اليوم وإنْ على نحو أقلّ.
- نجحت في حماية النوى المنتفضة عبر توفير مناطق بعيدة نسبيًا عن سطوة جيش ومخابرات الأسد المباشرة أمكن للثورة فيها الاستقرار والتعزز، وولدّت الأمل بإمكانيّة التحرير أو/و المقاومة. ويمكن القول ببساطة أنّها حالت دون استئصال الثورة في مهدها، حيث فشل النظام في الربع الأوّل من عام 2012 من إعادة هيبته المنتهكة وسلطته الآخذة بالضياع على مناطق واسعة رغم تصعيده عنفه وتوسيعه عمليّاته.
- لأنّ الحركة الأولى كانت فرعًا على الحراك الثوريّ العام، وكحركة مقاومة وانشقاق في طابعها العام، تعززت شرعيّة الثورة، وتولد الاعتقاد في الداخل والخارج؛ بأنّ الانشقاق في بنى المجتمع والدولة عميق وقويّ وغير عكوس، وأنّها **ثورة**، وليست مجرد تمرد أو أعمال شغب.



20

تظاهرت الحركة الثانية من المقاومة المسلّحة بعيد العمليّات الكبرى التي شنّها النظام في الربع الأوّل والثاني من عام 2012، وتماديه في ارتكاب مجازر كبيرة وكثيرة وفظيعة، حيث كان هذا العام فترة مجازر السكين والتصفية الجماعيّة ذات الطابع المسرحيّ الإذلاليّ، من مجازر حمص إلى مجازر الغوطتين ومجازر إدلب ودير الزور. ومع توسّع حركة الانشقاق أفقيًّا وعموديًّا، وتوسّع حركة التسلّح في الأوساط المنتفضة. وانتهت هذه الحركة بحيازة الثورة والمقاومة لمناطق واسعة أعطت الانطباع والأمل بأنّ الثورة قد شارفت على الانتصار، وامتدّت نظريًّا حتى معركة القصير يوليو 2013، وإعلان حزب الله اللبنانيّ عن تدّخله الصريح في سوريا، وانطلاق كبرى عمليّات النظام في القلمون الغربيّ والغوطتين. ومع نهاية هذه المرحلة كان تنظيم الدولة الإسلاميّة قد أعلن عن نفسه وأظهر العداوة لقوى وفصائل الثورة والمقاومة.

ويمكن اختصار السمات العامّة لهذه المرحلة والحركة بما يلي:

- توسّع الحراك المسلّح، مع استمرار الحراك السلميّ، وتعززه رغم انحساره النسبيّ، واستقراره في المناطق الخارجة عن سيطرة النظام، و استهلال العمل ـ الذي فشل أو بتر بسبب الإبادة الأسديّة والعدائيّة الجهاديّة ــ على تكوين المؤسسات المدنيّة والخدميّة.
- تصاعد ظهور الحركات الإسلاميّة، الجهاديّة وقرب الجهاديّة، والحركات ذات الطابع المتديّن والإسلامويّ، والتي أخذت بالإعلان عن نفسها كفاعل سياسيّ بدءًا من النصف الثاني من 2012.
- تميّز العمل العسكريّ بالتآزر بين الحركات أعلاه وبين مجموع فصائل الجيش الحرّ حيث أنّ التحيزات الفكريّة التي بدأت في وقت متأخر من هذا العام لم تكن قد أثرت بعد على العمل الميدانيّ، وحيث كان العدوّ الوحيد على نحو متناقص هو نظام الأسد. وهذا التآزر أخذ شكل تحالفات موضوعيّة ميدانيّة لا مفكر فيها كوحدة أو تنظيم سياسيّ –عسكري، ولا حتّى كنواة له، حيث سنلاحظ في الحركة الثالثة والمتأخرة أنّ الإشكاليّات والمشاكل لهذه الجهة كانت تنمو ويتمّ ترحيلها.
- انطلقت عمليّات كبرى، مع ازدياد العدّة والعتاد، وتوفّر الممرات والمناطق الآمنة كأمر واقع، وتمكّن الحركة الأولى والثانية من اغتنام السلاح من المواقع العسكريّة النظاميّة الأبعد والأقل تحصينًا.
- تطوّرت في هذه المرحلة الهيئات التنظيميّة للتشكيلات العسكريّة، وإن على نحوٍ مناطقيّ متزايد، وتكاملت الجهات المعروفة لليوم: الشرقيّة، الوسطى، الساحل، الجنوبيّة، والشماليّة. **وفي نهايتها برز دور الحراك المسلّح في حلب على نحو لافت**، وهي التي تأخرّت نسبيًّا في الانخراط في الحراك السلميّ.
- بدأت تظهر أكثر النزعة الفصائليّة، والفرز بين جيش حرّ وقوى إسلامويّة، وجهاديّة. وذلك ما فصلنّاه سابقًا.
- فشل الحراك المسلّح في الاستفادة السياسيّة من المكاسب على الأرض، وهو فشل الثورة عمومًا بمكوّنات المعارضة ومجالسها في الخارج، ومكونات المقاومة والثورة المسلّحة والمدنيّة في الداخل.
- تميّزت العمليّات العسكريّة في هذه المرحلة بمهاجمة القواعد العسكريّة من جويّة وغيرها، والمقار الأمنيّة، وحتى المرافق المدنيّة مما اتخذّه النظام قواعد للأمن وفرق الموت والشبيحة، ومما لم يتخذّه. ولا شكّ في أنّه، وبسبب فارق موازين القوى الكبير، تمّ تطعيم هذه العمليّات بوسائل حروب العصابات، مع توسّع عمليّات الجهاديّة في التفخيخ والانغماس، والتي ظلّت حتى اليوم تظهر في بعض كمعاوض لغياب القوّة الناريّة، حيث يبرز دورها في الاقتحام، لا في الدفاع والرباط.

21

إنّ الحركة الثالثة من المقاومة المسّلحة تميّزت بصعود الفصائليّة والجهويّة، وتكاملها إلى ما نعرفه اليوم، وهو قبل كلّ شيء نتاج عدم الاستثمار السياسيّ الحكيم في مكاسب الحركتين الأولى والثانيّة، وبدء تقويض المرجعيّات المتعلقة بالثورة والمقاومة وذلك على إثر تفشّي الجهاديّة المتأخرة، الفراديّة والحزبيّة، وتمدد تنظيم الدولة من بعد إعلانه عن نفسه ومشروعه ربيع 2013، وانقضاضه قبل كلّ شيء على شقيقه تنظيم جبهة النصرة، وعلى فصائل الجيش الحرّ والإسلاميّة المحليّة. وإنّ الفصائل التي نعرفها اليوم إنّما تشكلت على هذا النحو واستقرّ تمايزها في النصف الثاني من عام 2013 وبدأت تتمايز أكثر مع حروب تنظيم الدولة والتي امتدّت خلال النصف الاوّل من عام



2014 وانتهت بإعلانه الخلافة رمضان صيف 2014 من بعد سيطرته على الشرقية كاملة وانحساره في إدلب وحلب تحت وقع ضربات الثورة والمقاومة. على الجانب الآخر تظافر ما سبق مع سفور التدخل الأجنبي الإيرانيّ والميليشياويّ الشيعيّ، ومع استخدام النظام لأسلحة أشدّ وأوسع فتكًا منذ مذبحة الكيمياويّ في الغوطتين أغسطس 2013؛ حيث تمكن حلف العدوّ من تحقيق اختراقات استراتيجيّة انتهت بعزل جبهات الثورة كما هي عليه اليوم، وذلك من خلال تصفية الثورة في حمص المدينة وأريافها المحاذية للبنان والممتدّة عبر القلمون الغربيّ، وكانت هذه رئة الجبهة الوسطى، والثورة، ومن خلال تصفية الثورة في القلمون الغربيّ وعزلها عن الغوطتين على نحو شبه تام، وعزل الغوطتين عن بعضهما البعض، وعن جنوب العاصمة. كما تولّى تنظيم الدولة مهمّة بتر العمق الاستراتيجيّ الفراتيّ للثورة عبر سيطرته على حوض الفرات حتى حلب. وكان لصعود حزب الاتحاد الديمقراطيّ المستثمر في نادي مكافحة الإرهاب العالميّ عبر حربه مع تنظيم الدول؛ دورُ ثالثة الأثافي في عزل قوى الثورة والمقاومة عن العمق التركيّ والعراقيّ بشكل جزئيّ.

ولمْ تتوقف عمليّات الفصائل الثوريّة والمقاومة في هذه المرحلة، لكنّها أخذت على نحوٍ أوضح طابع المناطقيّة والفصائليّة حيث انحسر كلّ فصيل وتشكيل إلى معقله الأوّل بعد تقطع ساحة الثورة، وانتابها طابع التنافس بين الفرز الآخذ بالتعمق، والتظاهر على شكل مشاريع مخصوصة، مع ضياع "الطابع الوطنيّ أو الثوريّ أو الجامع للخطاب"، وتلاشي السمّة المحليّة للصراع، بسبب استدعاء النظام للتدخل الأجنبيّ صراحة، وتوفرّ ظروف صعود الجهاديّة المتأخرة بكل عللها الظاهرة والباطنة. وكان آخر هذه العمليّات ما اسميه الضربة الثلاثيّة التي أخرجت النظام وحلفه من إدلب، ووفرّت عمقًا عمليّاتيًّا لمعارك الساحل وحماة عبر امتداد سهل الغاب، وحلب. قبل أنْ تنطلق العمليّات الروسيّة الجويّة والبريّة أوكتوبر 2015 حيث حققت أولى أهدافها في منع تداعي النظام وحلفه أو سقوطه التام تحت وقع هذه الضربات، ومن ثمّ إعادة احتلال قطاعات ذات أهميّة سياسيّة بالغة، وذات أهميّة استراتيجيّة عسكريّة خطيرة، وتمثلت أساسًا في معركة حلب، عبر عزلها عن الريف الشماليّ وعن ممر كلس، وهو الممر الأهم في الشمال منذ صعود دور لواء التوحيد في حلب أواخر 2012. وعبر العمل على حصار المدينة والقضاء على جيب الثورة والمقاومة الأكبر في الشمال من حيث أهميّته السياسيّة والتاريخيّة.

في هذه المرحلة الطويلة والممتدّة حتى اليوم حدثت الكثير من التغيّرات، غير المفيدة والمهمّة على المستوى العام، في بنى الجيش الحرّ، وفي بنى العمل المسلّح، إلّا أنّ التغيّر العام تم في اتجاهين:

- تمايز التجمعات المسلّحة حسب الجبهات، وتحت ضغط الميدانيّ، أكثر منه بدافع انتظام السياسيّ –العسكريّ، وهذا بالغ الأهميّة برأيي، حيث حدث تقهقر نسبيّ مقارنة بالحركتين الثانيّة والثالثة. فلإنْ كانت هذه المرحلة شهدت نشوء غرف عمليّات وجبهات و"جيوش" كبيرة للجيش الحرّ، تشكيلات كبيرة؛ إلّا أنّها كانت تشكيلات غير هرميّة، وغير ذات مواقع وظيفيّة ثابتة، وكانت رخوة، وما هو مهم مناطقيّة أكثر مقارنة مع ما سبق، أو مع ما هو متوقّع. تجمعات حلب وريفها، تجمعات شمال حماة، تجمعات الساحل، تجمعات القلمون الشرقيّ، **داريا كحالة نماذجيّة مصغرة**، الجبهة الجنوبيّة كمعقل للجيش الحرّ، كبير ومع ذلك غير ناضج بما يكفي ليكون النموذج الأكبر لعمل سياسيّ عسكريّ منبثق عن الثورة. وبشكل موازٍ لذلك تطوّر العمل السياسيّ المكاتبيّ الخاص بالتشكيلات والتجمعات، والمستقر في دول الجوار، وهي مكاتب دعم وارتباط ووظائف سياسيّة وإعلاميّة بدائية.
- ظهور تشكيل جيش الفتح، وتنامي دوره مع معارك إدلب. وبعيدًا عن جدل الجهاديّة المتأخرة، وعن جدل مشروع جبهة النصرة؛ فما يهمني هنا هو الإشارة إلى أنّ هذا التشكيل وبما حققّه، جنبًا إلى جنب مع فصائل الجيش الحرّ في الساحل وشمال حماة، لم يكن عامل توحيد عسكريّ، ولا سياسيّ، كما كان متوقعًا. وهنا أشير إلى نقطة جوهريّة هي من الحقائق القطعيّة في العمل العسكريّ السياسيّ؛ وهي إنّ الانجازات الميدانيّة التي تنطلق فيها أطراف من كونها متمايزة بنيةً ومشروعًا لا تؤدّي إلى التوحيد، لا الموضوعيّ ولا القصديّ، لا الميدانيّ ولا السياسيّ؛ وإنّما العكس، حيث يظهر التنافس والتحيّز أكثر، وتسعى قوى لابتلاع قوى أخرى. وإذ نسلّم أنٍ انجازات معركة إدلب ليست ضخمة بالمطلق، وإنّما نسبيًّا نظرًا لطبيعة الصراع والحرب في سوريا؛ فإنّنا يجب أنْ نتذكر إلى ذلك إلى إنّ هذه التحيزات وهذا التنافس من جانب الجهاديّة المتأخرة، وقرب الجهاديّة؛ هي تحيزات مسحوبة ممّا قبل الثورة والحرب. كما إنّ قوى الثورة والمقاومة عمومًا، والفصائل الجهاديّة كلّها؛ اتسمت بتعجل الثمرات وإعلان مشاريع السلطة في الحالة السوريّة، عبر توّهم النصر أو قربه متمثلًا بسقوط النظام الوشيك في حالة الأولى، وعبر إدارة الصراع من منطق مناطق التوحشّ في حالة الثانية.



- انخراط عشرات الفصائل في عمليّة سياسيّة ترعاها الدول الفاعلة إقليميًّا ودوليًا؛ فصائل من الثورة والمقاومة، بما فيها متديّنة وإسلاميّة، وعلى رأسها حركة أحرار الشام الإسلاميّة وجيش الإسلام. وبالنظر إلى العموم وإلى الصمت الإيجابيّ من بعض غير المنخرطين؛ لم ترفضها إلّا الجهاديّة ــ جبهة النصرة وأعدال القاعدة ــ؛ وناصبت الآخرين العداء ـ مما هو مضمر ومعلن ـ بسبب قبولهم للعمليّة التفاوضيّة والسياسيّة، الانتقاليّة، أو صمتهم عنها.

كنتيجة لطبيعة التدافع السابق صرنا إلى تمايز القوى التالية لجهة الحراك المسلّح، وتحت التصنيفات الواردة أدناه أتحدث عن أفراد وجماعات وفصائل، كما أتحدّث عن اتجاهات رأيّ داخل المقاتلين وداخل الثورة ومجتمعاتها إجمالًا، ولا أشير تمامًا إلى بنى صلبة مكتملة وناضجة كتصنيف ناجز وفق المعايير المقترحة؛

1. **قوى الثورة:** وهي قوى الجيش السوريّ الحرّ، والتي ترفع رايته، وتتسمى به صراحة، وخطابها فرع على خطابات المؤسسين الأوائل؛ وهم الحركة الأولى من المنشقين والمتسلحين، من الثوّار أساسًا.
2. **قوى المقاومة:** وهي فصائل قرب الجيش الحرّ، قوامها متسلحون مدنيون، وأقل منشقون، سواء ممن نخرطوا أساسًا في الحراك السلميّ أم ممن لم يفعلوا، ومنهم إسلامويّ الخلّة، ومنهم متدين السمة؛ والتدين والإسلامويّة في حقّهم سابق أو أكثر محايث ولاحق لحالة التسلّح، وهو عمومًا محليّ متأثر بدرجات متفاوتة بهجين من الخطابات السابقة للثورة، من إخوانيّة وسلفيّة وجهاديّة. وهؤلاء ينتسبون عمومًا بطرق شتّى إلى الجيش الحرّ، أو يسمون جيشًا حرًا لكونهم قوى مقاومة تشكلت في الحركتين الأولى الثانية، ولم تفارق مشروع الثورة إلّا قليلًا، مع مطاوعة كبيرة.
3. **الجماعات الإسلامويّة المحليّة:** ونشأت أو تكاملت نواها في الحركة الأولى، وكانت أقلّ حضورًا وظهورًا، ولم تظهر كفاعل سياسيّ حتى الحركة الثانيّة، ومنهم الأقرب إلى الجهاديّة، أو الجهاديّة المعدّلة المحليّة، منهم السلفيّة أو الإخوانيّة عمومًا. وهم أكثر نضجًا من قوى المقاومة لجهة تخيلهم المخصوص لأنفسهم ولمشاريعهم. وهؤلاء صعدوا كحركة مقاومة مع ارتكازهم على فكر وخطاب محدد سابق للثورة، تم تعديله بشكل راجع بما يلائم الثورة وجدلها.
4. **الجهاديّة المتأخرة:** ظهور متأخّر نسبيًّا ميدانيًّا، ومعتبرًا سياسيًّا، متمثلّة في القاعدة "جبهة النصرة"، وهي عائدة إلى فكرٍ جهاديّ سابق ومتجاوز لسوريا والثورة، معولم ومهاجر في طبعه، إلا إنّه حين الحديث عن جبهة النصرة فإنّ جزءًا مهمًا من حيثيّات حضورها وتوسعها في سوريا هي حيثيّات وآليّات مقاومة مجتمعات حيال حرب إبادة، وليس الاستجابة لدعوة ما، عبر القناعة بفكر الجهاديّة ومشروعها السياسيّ (مجازًا) ابتدءًا. وثقلها فيما آلت إليه الأوضاع حتى تاريخه في إدلب، مع حضور أقلّ متغاير الأهميّة في بقيّة الجهات، وأعدالها من جماعات يبلغ عددها بضعة عشر، وهي جماعات صغيرة عددًا وأثرًا مقارنة بجبهة النصرة من جهة ومقارنة بقوى الثورة والمقاومة من جهة أخرى. وهؤلاء عمومًا من مفارقي تنظيم الدولة، ومن مفارقي مشروع الثورة السياسيّ أكثر. ويضم جيش الفتح من 2 و3، وأساسه من 4.

خاتمة

في سلسلة المقالات السابقة محاولة أولى لشرح آليّات وحدثيّات المقاومة في نشوء الحراك المسلّح لمجتمعات تتعرض لحرب استئصال حال ثورتها على أوضاع وضيعة وسيئة عاشتها طوال عقود تحت سلطة مجرمة فاسدة وقاتلة تمثلّت في دولتيّ حافظ وبشّار. وصدورًا عن هذه الحدثيّة المركزيّة والخطيرة كانت مقاربة الجيش السوريّ الحرّ في عموميّات بناه وأصوله، وتطوّرهما. وكانت الإضاءة على أهميّته السياسيّة البالغة بوصفه فرعًا على نسق الثورة، ولكونه حركة المقاومة الأولى زمنًا وأثرًا ومعنىً. ومن هنا تمّ تمييز دلالات مختلفة للاسم في أوساط شباب الثورة، وهي دلالات ليست مفترضة من الكاتب، وإنّما كانت متداولة على نحوٍ واعٍ وغير واعٍ. وهو يحتوي تلك القوة الثوريّة التي تنتسب له اسمًا وخطابًا وتنظيمًا ومشروعها مشروع الثورة وأساسه إسقاط النظام الوضع القائم وتحقيق تغيير مخصوص لسوريا، وتلك القوى التي لا تنتسب إليه صراحةً وفقًا لكلّ العناصر السابقة، وإنّما تنسب إليه جزئيًّا، أو تسمى من آخرين بالجيش الحرّ، حيث إنّ نشأتها هي الأخرى كانت على نحوٍ مهيمن كحالة مقاومة.

